وَقْفَةٌ مَعَ الخَطِيبِ القَزْوِينِيِّ فى بَعْضِ شَوَاهِدِ الإيضَاحِ
(شواهدِ الفصاحةِ وعلمِ المعاني)

د. صلاح حبيب سليمان (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الهادي إلى الحق، والصلاة والسلام على رسوله المعصوم من الخطأ والزلل والناطق بالصدق، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، وسار على نهجه، واتبع نبراس الهدى والعلم الذي بعث به إلى يوم الدين، وبعد،،،

فإن كتاب الإيضاح للخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ رحمه الله) يعد مصدراً مهماً من مصادر التقعيد البلاغي الأصيلة التي لا يمكن لمن يقوم بدراسةٍ في هذا العلم إغفالها أو الاستغناء عنها، وعلى الرغم مما لهذا الكتاب من تلك المكانة، إلا أنه لم يَحْظَ من البلاغيين القدامى بما حَظِيَ به شقيقه الأكبر " التلخيص " من العناية والاهتمام المتمثلين في وضع الشروح، والحواشي، والتعليقات، والتقريرات، التي كانت تهدف إلى توضيح ما خفي منه، أو تفصيل ما أجمل، أو استدراك ما فات؛ وأحياناً إلى مناقشة الخطيب في بعض التعريفات والشواهد التي تضمنها هذا الكتاب؛ ولذلك ظل كتاب الإيضاح في حاجة إلى إعادة النظر فيه، والقيام بدراسات تدور حوله؛ لتناقش الخطيب في كثير مما اشتمل عليه هذا الكتاب من تعريفات وشواهد.

نعم لقد قامت حول هذا الكتاب بعض التحقيقات في عصرنا الحديث، ولكنَّ كثيراً منها كان ناقلاً- فيما اشترك فيه الكتابان – عن شروح التلخيص، ولم يزد عليها شيئاً، وغضَّ الطرف عن كثير من الشواهد التي انفرد بها هذا الكتاب دون مناقشة أو تفنيد، كما قامت عليه بعض الدراسات، ولكنها لم تكن شاملة، وإنما كانت كل دراسة منها عبارةً عن معالجةٍ جزئيةٍ لبعض جوانبه، وسأشير في التمهيد إن شاء الله تعالى إلى ما وقفت عليه من هذه الدراسات.

والمهم أنه قد استوقفني أثناء قراءتي وتدريسي لهذا الكتاب الكثير من شواهد الفصاحة وعلم المعاني التي تَبَيَّنَ لي بعد إمعان النظر فيها أنها لا تتفق والقاعدة التي يتحدث عنها الخطيب، أو بمعنى آخر كان الاستشهاد بها في الموضع الذي وردت فيه قلقاً، ومضطرباً، وغير مستقر.

ونظراً لأن الخطيب – رحمه الله – قد ضَمَّنَ هذا الكتاب كثيراً من الشواهد التي ذكرها في التلخيص، وأضاف إليها الكثير، فقد رجعت في هذه الشواهد إلى ما تيسر لي من الدراسات التي دارت حول التلخيص، وكذلك الدراسات الحديثة التي دارت حول الإيضاح، فوجدت أن من هذه الشواهد ما أجمع البلاغيون على تخطئة الخطيب في الاستشهاد به في الموطن الذي ورد فيه، ومنها ما اختلفوا فيه ما بين مؤيد ومعارض، ومنها ما تعرض له البعض وسكت عنه البعض، ومنها ما لم يتكلم فيه أحد، إما لأنهم وافقوا الخطيب في الاستشهاد به، وإما لأنهم اعتنوا بالتلخيص والشاهد مما اختص به الإيضاح، وبعد طول تأمل في هذه الشواهد اخترت منها ما لم يتكلم فيه أحد، وضممت إليه ما أجمع من تكلم فيه على تخطئة الخطيب في الاستشهاد به، وما كانت فيه حجة المؤيدين له ضعيفة، وجعلت تلك الشواهد محلاً لهذه الدراسة، وكان الدافع الأقوى للقيام بهذا العمل هو الشواهد التي ذكرها الخطيب في الإيضاح، ولم يتعرض لها أحد من القدماء أو المحدثين،

(*) الأستاذ المساعد بقسم البلاغة والنقد– كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج– جامعة الأزهر.

مع أن الصواب قد جانب الخطيب في الاستشهاد بها في الموضع الذي وردت فيه، كما سنرى بمشيئة الله تعالى.

هذا وقد قامت خطة البحث على تقسيمه إلى فصلين:

الفصل الأول: وقفة مع الخطيب في بعض شواهد الفصاحة والبلاغة.

الفصل الثاني: وقفة مع الخطيب في بعض شواهد علم المعاني.

و كنت قد قدمت لهذين الفصلين بمقدمة وتمهيد عن الإيضاح وأهم الدراسات التي دارت حوله، ثم أعقبتهما بخاتمة، وفهرسة للمصادر والمراجع، وأخرى للموضوعات.

(وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ)

النحل: ٩.

المؤلف

تمهيـــد

الخطيب القزويني:

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي ابـــن إبراهيم ابن علي بن أحمد بن دلف بن أبي دلف العجلي الشاعر، أبو المعالي، قاضي القضاة، جلال الدين القزويني، الشافعي، العلامة.

ولد بالموصل سنة ست وستين وستمائة، واشتغل وتفقه، حتى ولي قضاء ناحيـــة بالـــــروم، وهو دون العشرين، ثم قدم دمشق، واشتغل بالفنون، وأتقن الأصول، والعربية، والمعاني والبيـــان، وكان فهماً، ذكياً، فصيحاً، مُفوَّهاً، حسن الإيراد، جميل الذات، والهيئة، جميل المحاضـــرة، حـــسن الملتقى، جواداً، حلو العبارة، حاد الذهن، وكان حسن الخط أديباً بالعربية، والتركيـــة، والفارســـية، سمحاً، كثير الفضائل، موطأ الأكناف، جم الفضيلة، ويقال: لم تكن لأحد من القـــضاة منزلـــة عنـــد سلطان تركي نظير منزلته.

ولي خطابة جامع دمشق، ثم طلبه الناصـــر، وقضـــى ديناً كان عليـــه، وولاه قاضياً بالـــشام، ثم طلبه إلى مصر، وولاه قضاءها، فأصبح الحاكم بالديار المصرية، وأعمالها، وبلادها، وجنـــدها، وضواحيها، وسائر الممالك المضافة إليها، بالولاية الشرعية، إحدى عشرة سنة، فـــصرف أمـــوال الأوقاف على الفقراء والمحتاجين، وعظم أمره جداً، وكان للفقراء ذخراً وملجأ، ثم أعيد إلى قـــضاء دمشق، ففرح به أهل الشام، ولكن القدر لم يمهله طويلاً، فقد أصابه فالج، فمـــات منـــه، وأســـفوا عليه كثيراً، وكان ذلك في خامس عشر جمادى الآخرة سنة تسع وثلاثين وسبعمائة للهجرة.

أخذ – رحمه الله – عن الأيكي، وسمع الحديث من العز الفاروثي وغيره، وخرَّج له البرزالـــي جزءاً من حديثه وحدَّث به، وتخرج على يديه الكثيرون [(١)].

ترك من التصانيف: تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، و إيضاح تلخيص المفتاح، والـــسور المرجاني من شعر الأرجاني [(٢)].

---

(١) الأيكي، ويقال له الأيجي نسبة إلى "أيج" بإيران، وهو: العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن محمد الفارسي الشافعي، كان فقيهاً، صوفياً، ورد دمشق، ودرس بالغزالية، وشرح منطق مختصر ابن الحاجب، ثم سافر إلى مصر، وولي مشيخة الشيوخ بها، فتكلم فيه الصوفية، فخرج منها، وعاد إلى دمشق، فتوفي بالمزة يوم الجمعة قبيل العصر ثالث شهر رمضان سنة ٦٩٧ هـــ عن سبعين سنة، و الفاروثي هو: أحمد بن إبراهيم بن عمر، أبو العباس، عز الدين، الواسطي، الفاروثي: مقرئ شافعي،كان شيخ العراق في عصره، والفاروثي نسبة إلى "فاروث " قرية على دجلة بالعراق، ولد سنة ٦١٤ هـــ بواسط، وتوفي بها سنة ٦٩٤ هـــ، وله من المؤلفات: إرشاد المسلمين لطريقة شيخ المتقين، و البرزالي هو: أبو محمد علم الدين بن محمد بن يوسف بن محمد بن أبي يداس البرزالي الإشبيلي، ثم الدمشقي محدث، مؤرخ، أصله من إشبيلية، ومولده بدمشق، ونسبته إلى " برزالة " من بطون البربر، زار مصر والحجاز، وكان فاضلاً في علمه وأخلاقه، حلو المحاضرة، توفي محرماً في خليص (بين الحرمين) سنة ٧٣٩ هـــ، وله من المؤلفات: الوفيات، والشروط.. راجع: طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١١/٨، تحقيق د/محمود محمد الطناحي، و د/عبد الفتاح محمد الحلو، ط: هجر للطباعة والنشر، ط/ثانية ١٤١٣ هـــ، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لبرهان الدين بن مفلح ٣٣٠/١، تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر: مكتبة الرشد بالسعودية ١٤١٠ هـــ ـــ ١٩٩٠ م، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٦٠/١، تحقيق/زكريا عميرات، ط: دار الكتب العلمية ببيروت، ط/أولى ١٤١٩ هـــ ـــ ١٩٩٨ م، والأعلام للزركلي ١٨٢/٥، ط: دار العلم ببيروت.

(٢) راجع في ترجمته: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٦/٤، طبعة: الهند ١٣٥٠ هـــ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١٥٦/١، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: المكتبة العصرية=

أما الإيضاح، فهو عبارة عن شرح وتوضيح للتلخيص الذي كان – رحمه الله – قد لخَّص به الجزء الخاص بعلوم البلاغة من كتاب: " مفتاح العلوم " لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد ابن علي السكاكي (ت ٦٢٦ هـ رحمه الله)، وقد ضمَّنه الخطيب ما خلا منه كتاب التلخيص من كلام الشيخين: عبد القاهر، والسكاكي – رحمهما الله – وكلام غيرهما، كما أشار هو في مقدمة هذا الكتاب، حيث قال: " أما بعد... فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها، ترجمته بـ "الإيضاح"، وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته تلخيص المفتاح، وبسطت فيه القول؛ ليكون كالشرح له، فأوضحت مواضعه المشكلة، وفصلت معانيه المجملة، وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم، وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله في كتابيه: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما، فاستخرجت زبدة ذلك كله، وهذبتها، ورتبتها، حتى استقر كل شيء منها في محله، وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري ولم أجده لغيري، فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم " (١).

ولم ينل هذا الكتاب – كما أشرت في المقدمة – من الدراسة ما ناله التلخيص، حيث لم يقم أحد من البلاغيين القدامى ممن اعتنوا بالتلخيص بشرحه، أو إيضاحه، أو تلخيصه، أو عمل أي دراسة مماثلة للدراسات التي دارت حول التلخيص، إلا شرحاً ضعيفاً للأقسرائي (ت ٧٧١ هـ)، أشار إليه الشيخ / عبد المتعال الصعيدي في بغية الإيضاح (٢).

وفي العصر الحاضر ظهرت للإيضاح بعض التعليقات والتحقيقات، من أهمها: بغية الإيضاح للشيخ / عبد المتعال الصعيدي، وتحقيق الإيضاح للدكتور / محمد عبد المنعم خفاجي، وتحقيقه لـ/ إبراهيم شمس الدين، كما ظهرت بعض الدراسات التي عالجت بعض جوانبه، مثل: الآيات القرآنية في كتاب الإيضاح " مواطن الاستشهاد ومسائل الخلاف " للباحث / محمود الزين بن أحمد، رسالة ماجستير بجامعة الأزهر ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، و: دراسات بلاغية في الآيات القرآنية من كتاب الإيضاح د/ أحمد عبد الجواد عكاشة، و: استدراكات الصعيدي على الإيضاح في مسائل البيان " رسالة ماجستير للباحث / سلمان بن محمد القرني، بجامعة أم القرى ١٤٢٩ هـ.

والآن إلى موضوع الدراسة:

= ببيروت، و النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ٢٨٨/٢، ٦٨/٣، ط: دار الكتب المصرية، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ١٢٢/٦، نشر: المكتب التجاري للطباعة والنشر ببيروت، والأعلام ١٩٢/٦.

(١) راجع: الإيضاح ١٦/١، تحقيق د/محمد عبد المنعم خفاجي، ط/دار الجيل، بيروت، ط/ثالثة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣ م.

(٢) راجع: بغية الإيضاح د/عبد المتعال الصعيدي ٧/١، نشر: مكتبة الآداب بالقاهرة، والأقسرائي هو: جمال الدين محمد بن محمد بن محمد الأقسرائي، كان عالماً، فاضلاً، كاملاً، تقياً، نقياً، عارفاً بالعلوم العربية والشرعية والعقلية، وقد درس فأفاد، وصنف فأجاد، وانتفع به كثير من الفضلاء، وتخرج عنده جمع من العلماء، كتب حواشي على الكشاف، وصنف شرح الإيضاح، وشرح الأنموذج في الطب. وراجع: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاشكبري زادة ١٤/١، ط: دار الكتاب العربي ببيروت، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م، وطبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأندروي ص ٢٩٣، تحقيق/سليمان بن صالح الخزي، نشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط/أولى ١٩٩٧ م.

الفصل الأول
وقفة مع الخطيب في بعض شواهد الفصاحة والبلاغة

ولنا معه في هذا الفصل أربع وقفات، الأولى في فصاحة المفرد، وذلك عند استشهاده بكلمة "الجِرشّى " لعدم الفصاحة بسبب الكراهة في السمع، والثانية في فصاحة الكلام، وذلك عند استشهاده بجملة: " أمدحه " لتنافر الكلمات، والثالثة في فصاحة الكلام أيضاً، ولكن في استشهاده بـ: "لتجمدا " للتعقيد المعنوي، والرابعة في فصاحة الكلام كذلك، ولكن في استشهاده بالحديث الشريف: " الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم.... " على أن التكرار و كثرة الإضافات إذا لم يحدثا ثقلاً على اللسان كان الكلام معهما فصيحاً.

وإلي تفصيل هذه الوقفات:

الوقفة الأولى:

ونقفها معه في استشهاده بكلمة (الجرشَّى) فى قول أبى الطيب المتنبى:

مُبَارَكُ الاسْمِ أغَرُّ اللَّقَبْ كَرِيمُ الجِرشَّى شَرِيفُ النَّسَبْ [1]

للكلمة غير الفصيحة لكراهة السمع لها، حيث قال بعد أن فرغ من الحديث عن العيوب الثلاثة التى تخل بفصاحة الكلمة المفردة، وهى: تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس: " وقيل: هى – أى الفصاحة – خلوصه – أى خلوص اللفظ المفرد – مما ذكر، ومن الكراهة فى السمع، بأن تمج الكلمة ويُتبرأ من سماعها، كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة، فإن اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه، ومنها ما تكره سماعه، كلفظ الجِرشّى فى قول أبى الطيب: كريم الجرشى شريف النسب، أى: كريم النفس، وفيه نظر " [2].

ويؤخذ عليه – رحمه الله – أنه لم يبين وجهة نظره فى ذلك، وقد بيَّنها شُرَّاحُ التلخيص من بعده؛ لأن هذا النص أو قريبًا منه مذكور فى التلخيص، قالوا: ولعل نظره اعتراض على هذا القول بأن استثقال الطبع للمسموع لا يتصور عادة إلا بكونه وحشيًّا تنكره الأسماع، وتستثقله الطباع، فيدخل فى الغرابة، وقد اشترط فيما مضى لفصاحة المفرد خلوصه، فلا وجه لذكره هنا، وقيل وجهة نظره أن الكراهة فى السمع وعدمها ليست إلا من قبح الصوت وعدم قبحه لا من ذات اللفظ، وحينئذ فلو احترز عنها، لخرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب نطق قبيح الصوت بها، ورد السعد ذلك بما حاصله أنا لا نسلم أن الكراهة فى السمع وعدمها إنما يرجعان لقبح الصوت وحسنه لا لنفس اللفظ؛ إذ لو كان كذلك، لزم أن يكون الجرشى غير مكروه فى السمع إلا إذا سمع من قبيح الصوت، وليس كذلك للقطع بكراهته دون مرادفه، وإن نطق به حسن الصوت، وقيل: كراهة لفظ الجرشى لتتابع الكسرات، وتماثل الحروف، وكونها حوشية [3].

---

(١) البيت فى ديوانه بشرح البرقوقي ١٨٢/١، تحقيق د/عمر الطبَّاع، نشر: دار الأرقم بالقاهرة.

(٢) راجع: الإيضاح ٢٦/١، والتلخيص للخطيب ص ٢٥، ضبط وشرح/عبد الرحمن البرقوقي، ط: دار الفكر العربي.

(٣) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح للخلخالى ص ٤٢، تحقيق د/هاشم محمد هاشم، نشر: المكتبة الأزهرية بالقاهرة، ط/الأولى ٢٠٠٧ م، وشروح التلخيص ٩٠/١، نشر: دار الإرشاد الإسلامى، بيروت، والمطول لسعد الدين التفتازاني ص ١٩، نشر: المكتبة الأزهرية للتراث، والأطول للعصام ٢١/١، تقديم د/هاشم محمد هاشم، نشر: المكتبة الأزهرية بالقاهرة، ط/أولى ٢٠٠٨ م، وبغية الإيضاح ١٦/١.

وهذا الأخير هو الأوجه؛ لأنه ليس حتميًّا أن يكون كل غريب مكروهًا، ومن يقول بكراهة كلمة " مسرجًا "، وهى غريبة كما رأينا، ثم إن الحكم بكراهة السمع وعدمها يرجع إلى ذات اللفظ – كما قرر السعد رحمه الله– وليس إلى قبح الصوت وحسنه، كما ذكر غيره.

الوقفة الثانية:

ونقفها معه في استشهاده ببيت أبي تمام:

كَريمٌ متى أمدحْهُ أمدَحْهُ وَالْــوَرَى معي، وإذا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي [١]

لتنافر الكلمات تنافراً خفيفاً، يقول: " والتنافر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها متتابعة، كما في البيت الذي أنشده الجاحظ: وقبْرُ حَــرْبٍ بمكــانٍ قفــرِ... ومنه ما دون ذلك، كما في قول أبي تمام:كَريمٌ متى أمدحْهُ أمدَحْهُ...فإن في قوله: " أمدحه " ثقلاً ما لما بين الحاء والهاء من التنافر [٢].

وقد رد لفيف من البلاغيين القدامى – رحمهم الله – كون الثقل في البيت راجعاً إلى اجتماع الحاء والهاء في " أمدحه "؛ معللين ذلك بأن اجتماع الحاء والهاء فصيح لوروده في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: " وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ) ق:٤٠، و عزوا الثقل في البيت إلى تكرار "أمدحه"[٣].

وأضيف إلى ما ذكروه أن الخطيب يتحدث هنا عن تنافر الكلمات، وليس عن تنافر الحروف في الكلمة المفردة، وما ذكره من أن التنافر في البيت حدث باجتماع الحاء والهاء في كلمة: "أمدحه"، إنما يتناسب مع تنافر الحروف في الكلمة المفردة، ولا يتناسب مع تنافر الكلمات الذي يتحدث عنه.

وأشير في هذا الصدد إلى أن الخطيب – رحمه الله – قد نقل الاستشهاد بهذا البيت للتنافر الخفيف عن عبد القاهر، والرازي – رحمهما الله – واللَّذَين مثَّلا به للتنافر الخفيف دون أن يبينا موضع التنافر فيه، وربما يكون الخطيب قد أغري فيما ذهب إليه بقول ابن سنان الخفاجي رحمه الله: وقد كان بعض العلماء بالشعر يعيب في قول أبي تمام: كريم متى أمدحه أمدحه... تكررَ حروفِ الحلق، على سلامة المعنى واختيار الألفاظ، وبالشق الثاني مما نقله ابن رشيق (ت ٤٨٥هـ) عن ابن العميد – رحمهما الله – حيث عد هذا البيت من الأبيات المعيبة من شعر أبي تمام، وأرجع سبب العيب إلى تكرار " أمدحه "، مع الجمع بين الحاء والهاء في كلمة [٤].

---

(١) راجع: ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ١١٦/٢ ط: دار المعارف، ط/ثالثة.

(٢) راجع: الإيضاح ٣٠/١، والتلخيص ص ٢٧.

(٣) راجع: عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي " ضمن شروح التلخيص " ١٠١/١، ومختصر سعد الدين على التلخيص ص ١٢ ط: دار الفكر ط/١٤١١ هـ، والمطول ص ٢٠، و الأطول ٢٣/١، ومواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي، وحاشية الدسوقي على المطول " ضمن الشروح " ١٠١/١.

(٤) راجع: دلائل الإعجاز للشيخ/عبد القاهر الجرجاني ص ٥٨، تحقيق الشيخ/شاكر ط: المدني بجدة، ط/ثالثة ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للفخر الرازي ص ٥٦، تحقيق د/نصر حاجي ـ ط/دار صادر ببيروت ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤ م، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ص ١٠٢،، ط: دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م، والعمدة لابن رشيق ٢٠٣/١، تحقيق د/النبوي عبد الواحد، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/أولى ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

الوقفة الثالثة:

ونقفها معه في استشهاده بقول العباس بن الأحنف:

سأطْلُبُ بُعْدَ الدَّار عــنكُمْ لتقرُبُــوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجمُدَا [١]

للتعقيد المعنوى، وتعليقه عليه بقوله: " كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن، وأصاب؛ لأن من شأن البكاء أن يكون كناية عنه، كقولهم: أبكانى وأضحكنى، أى: أساءنى وسرنى، كما قــال الحماسى:

أبْكَــانيَ الــدَّهْرْ ويــا رُبَّمــا أضْحَكَني الــدَّهْرُ بِمــا يُرْضِــي[٢]

ثم طــرد ذلك فى نقيضه، فأراد أن يكنى عمــا يوجــبه دوام التلاقى من السرور بالجمــود؛ لظنــه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقًا من غير اعتبار شىء آخر، وأخطأ؛ لأن الجمود: خلو العــين من البكاء فى حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كناية عن المسرة، وإنما يكون كناية عن البخل، كما قال الشاعر:

ألا إنَّ عَيْناً لم تَجُــدْ يــومَ واســطٍ عَلَيْكَ بجاري دَمْعِهــا لَجَمــودُ [٣]

ولو كان الجمــود يصلــح أن يراد به عدم البكاء فى حال المسرة لجاز أن يُدعى به للرجل، فيقال: لا زالت عينك جامدة، كما يقال: لا أبكى الله عينك، وذلك مما لا يشك فى بطلانه، وعلى ذلــك قــول أهل اللغة: سنةٌ جمادٌ: لا مطر فيها، وناقة جماد: لا لبن لها، فكما لا تُجعل السنة و الناقة جمــادًا إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر، والناقة لا تسخو بالدَّرِّ، لا تجعل العين جمــودًا إلا وهنــاك مــا يقتضى إرادة البكاء منها، وما يجعلها إذا بكت محسنة موصوفة بأنها قد جادت، وإذا لم تَبْكِ مسيئة موصوفة بأنها قد ضنَّت " [٤].

هذا نصه، وقد وضَّح البلاغيون القدامى مراد الشاعر بما خلاصته: أنه لما علم أن الزمان يأتى بنقيض المراد، قال: سأطلب البعد عنكم ليحصل لى القرب، وأطلب الحزن الــذى هــو لازم البكــاء ليحصل لى السرور [٥].

وقد صرَّح الباخرزى بهذا المعنى حيث قال:

---

(١) البيت غير موجود في ديوانه، وقد نسب له في العديد من الكتب منها: الوساطة لعلي بن عبد العزيز الجرجاني ص ٢٣٤، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: مطبعة البابي الحلبي، و: الموازنة للآمدي ص ٧٤، تحقيق/السيد أحمد صقر، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط/أولى ١٩٩٤م، و: دلائل الإعجــاز ص ٢٦، و: صبح الأعشى للقلقشندي ٢٨٩/٢، تحقيق د/يوسف علي الطويل، ط: دار الفكر بدمشق، ط/أولى ١٩٨٧ م، و: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي ٥١/١، تحقيق د/محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الكتب العلمية ببيروت ١٣٦٧ هـــ ١٩٤٧ م.

(٢) البيت منسوب لحِطّان بن المُعَلَّى – أحد الشعراء الإسلاميين – في: ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح المرزوقى ٢٨٧/١ تحقيق/أحمد محمد أمين، وعبد السلام هارون، ط: دار الجيــل ببيروت، ط/أولى ١٤١١ هـــ ١٩٩١ م.

(٣) البيت لأبي عَطاء السِّنْدي يَرْثي يزيد بن عمر بن هُبَيرة لما قتله المنصور بوَاسط بعد أن أمنه، وراجعه في: دلائل الإعجاز ص ٢٦٩، وزهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق القيرواني ١٩٢/٢، تحقيق د/يوسف علي الطويل، ط: دار الكتب العلمية ببيروت، ط/أولى ١٤١٧ هـــ ١٩٩٧ م.

(٤) راجع: الإيضاح ٣٤/١، والتلخيص ص ٣٠.

(٥) راجع فى ذلك: مفتاح تلخيص المفتاح للخلخالى ص ٥٢، وشروح التلخيص ١٠٩/١، والأطول ٢٦/١.

ولكَـــمْ تمنَّيـــتُ الفِـــراقَ مُغالطـــاً واحْتَلْتُ في اسْتِثْمَارِ غَرْسٍ ودَادِي
وطمِعْتُ منهـــا بالوصـــالِ لأنّهـــا تُبنى الأُمُورُ على خِلافِ مُرادِي[١]

وأشير إلى أن شرح الخطيب للتعقيد المعنوى فى البيت عبارة عن تلخيص لما ذكـــره الإمـــام عبدالقاهر – رحمه الله – فى دلائل الإعجاز [٢].

وكان لسعد الدين – رحمه الله – رأي آخر في معنى البيت يخالف فهم الجمهور، يقول: "هـــذا هو المشهور فيما بين القوم، و لا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف، ومنشؤه عـــدم التعمـــق فـــي المعاني، وقلة التصفح لكلام المهَرَةِ من السلف، والصحيح أنه أراد بطلب الفراق طيب النفس بـــه، وتوطينها عليه، حتى كأنه أمر مطلوب، والمعنى: إني اليوم أطيب نفساً بالبعد والفـــراق، وأوطنهـــا على مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرع غصصها، وأحتمل لأجلها حزناً يُفيض الدمع؛ لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم، ومسرة لا تزول، فإن الصبر مفتاح الفرج، ومع كل عسرٍ يسرًا، ولكل بداية نهاية، هذا هو المفهوم من دلائل الإعجاز، وعلى هذا فالسين في " سأطلب " لمجرد التأكيد على ما ذكـــره صاحب الكشاف في قوله تعالى: " سنكتب ما قالوا " [٣].

والملاحظ هنا أن السعد قد أخطأ في النقل عن عبد القاهر – رحمهما الله – ثم أسند إليه نقيض ما قـــال، حيـــث ذكر عـــبد القاهر هذا المعنى على طريق الفـــرض والتقدير، ثم رده؛ لأنه يوقـــع في التناقض، يقول: " فإنْ قيل: إنه أرادَ أن يقولَ: إني اليومَ أتجرَّعُ غُصَصَ الفراق، وأحمِلُ نفـــسي على مُرِّه، وأحتملُ ما يُؤَدّيني إليه من حُزْنٍ يُفيضُ الدموعَ من عيني، ويسكبُها؛ لكي أتسبَّبَ بـــذلك إلى وصْلٍ يدومُ، ومسرَّةٍ تتصلُ، حتى لا أعرفَ بعدَ ذلك الحزْنَ أصلاً، ولا تعـــرفَ عينـــي البكـــاءَ، وتصيرَ في أن لا تُرى باكيةً أبداً، كالجَمود التي لا يكونُ لهـــا دمعٌ، فإنَّ ذلكَ لا يـــستقيمُ ويـــستتبُّ؛ لأنه يوقعُه في التَّناقُض، ويجعلهُ كأنه قال: أحتملُ البكاءَ لهذا الفراق عاجلاً؛ لأصـــيرَ فـــي الآجـــلِ بدوامِ الوصلِ واتصالِ السُّـــرورِ في صورةِ من يريدُ مِـــن عينِـــه أن تبكيَ ثم لا تبكي؛ لأنها خُلِقـــتْ جامدةً لا ماءَ فيها، وذلك من التَّهافت والاضطرابِ بحيثُ لا تنجَعُ الحيلةُ فيه " [٤].

هذا كلامهم رحمهم الله، ولا أستبعد أن يكون العباس بن الأحنف قد قال هذا البيت بعد اليـــأس من لقاء الأحبـــة، ويكـــون معناه: سأرحل عن هذا المكان الذى أقيم فيه بالقرب منكم، ولا أتمكـــن من رؤيتكم، إلى مكان آخر بعيد؛ لتكونـــوا أكـــثر قربًا إلى قلبى بذكراكم، وسأظل أبكى حزنًا علـــيكم حتى تجف عيناى.

ومعلوم أن الإنسان إذا ارتحل إلى مكان غير الذى يقيم فيه، ازداد شوقه وتـــذكره لأهـــل هـــذا المكان، بل إنه يشتاق إلى رؤية من لم تكن بينه وبينهم مودة أو صلة، فما بالنا بالأحبة والأهل ؟.

لا شك أن تذكرهم يدوم أكثر من دوام رؤيتهم حال الإقامة معهم، فهـــم يغيبـــون، وذكـــرهم لا يغيب، وفى هذا المعنى يقول أبو تمام:

---

(١) الباخرزى هو: الحسن بن على بن أبى الطيب، أديب شاعر كاتب، من أهل باخرز من نواحى نيسابور، له كتاب: دمية القصر وعصرة أهل العصر، وهو ذيل ليتيمة الدهر للثعالبى، مات مقتولاً بباخرز سنة ٤٦٧ هـــ، والبيتان فى: مفتاح تلخيص المفتاح ص ٥٢، و الكشكول لبهاء الدين محمد العاملي ٤٨١/٢، تحقيق/محمد عبد الكريم النمري، ط: دار الكتب ببيروت، ط/أولى ١٤١٨ هـــ – ١٩٩٨ م.
(٢) راجع نص عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ص ٢٦٨.
(٣) راجع: المطول ص ٢٢.
(٤) راجع: دلائل الإعجاز ص ٢٧٠.

غَيرُ مُستَأنِسٍ بِـشَيءٍ إذا غِبـتَ سِوى ذِكـرِكَ الَّـذي لا يَغيـبُ [1]

ليس هذا فحسب، ولكنه ينادم هذا الذكر فى ظلمات الليل، وتكون منادمته ألذَّ وأحلى من منادمة السُّمَّار:

نادَمتُ ذِكـرَكَ وَالظلمـاءُ عاكِفَـةٌ كانَ يا سَيِّدي أحلى مِنَ السَّمَرِ [2]

وابن المعتز يتخذ من ذكر الحبيبة مرآة يرى وجهها فيها:

لِـيَ مِـن ذِكـرِكِ مِـرآ ةٌ أرى وَجهَـكِ فيهـا [3]

ولسان الدين بن الخطيب لا يقنع بوصال الأحبة مثل قناعته بتذكرهم؛ لذا نراه يقول:

هَاتِ الْحَدِيثَ عَنِ الرَّكْبِ الَّذِي بَانَا هَلْ جَاوَزَ الشِّعْبَ أَمْ هَلْ يَمَّمَ الْبَانَا

أَحْبَابَنَا إِنْ نَأَتْ يَوْماً دِيَارُكُمُ عَنَّا فَمَا زِلْتُمُ بِالْقَلْبِ سُكَّانَا

إِذَا دَعَتْنَا إِلَى السِّلْوَانِ بَعْدَكُمُ نُفُوسُنَا قَامَتِ الأَشْوَاقُ تَنْهَانَا

قَدْ كَانَ وَصْلُكَ يَوْماً لَيْسَ يُقْنِعُنِي فَصَارَ يُقْنِعُ قَلْبِي ذِكْرَكَ الآنَا [4]

ثم إن الذكر يُبكى دمًا بعد جفاف العين، كما يصور ذلك ابن سهل الأندلسى:

ذِكـرُكَ الأعطـرُ يُبكينـي دَمـاً رُبَّ مِـسكٍ بِـشَذاهُ رَعَفـا [5]

لذلك كله نستطيع تقرير ما أشرنا إليه من أن العباس بن الأحنف قد أراد بهذا البيت الإشارة إلى أنه سيرحل عن أحبته، ليكونوا أقرب إلى قلبه بذكراهم الذى لا ينقطع، وسيظل يبكى حزنًا عليهم حتى لا تبقى فى عينيه قطرة دمع، وإذا صح هذا كان معناه صحيحًا، ونظمه فصيحًا، وخلا تركيب بيته من التعقيد المعنوي الذى نسبه إليه البلاغيون.

وأشير في هذا السياق إلى أنني رجعت إلى ديوان العباس بن الأحنف، تحقيق د / عاتكة الخزرجي، ط: دار الكتب المصرية، وإلى الكتب القديمة التي نسبت البيت للعباس؛ كي أسترشد بالسياق الذي ورد فيه هذا البيت إلى المعنى المراد، فلم أجد البيت في هذا الديوان، ولم أجده إلا منفرداً في الكتب التي ذكرتها آنفاً في تخريج البيت في الهامش.

الوقفة الرابعة:

ونقفها معه في استشهاده بالحديث الشريف: " الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم، يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم " [6] على أن التكرار و كثرة الإضافات إذا لم يحدثا ثقلاً على اللسان كان الكلام معهما فصيحاً، يقول: " وقيل: فصاحة الكلام هى: خلوصه مما ذكر،

---

(١) راجع: ديوان أبى تمام ١٥٦/٤.

(٢) السابق ٢٥٣/٤.

(٣) البيت منسوب له فى تذكرة ابن حمدون المعروفة بالتذكرة الحمدونية ١٧٢/٢، تحقيق د/إحسان عباس، وبكر عباس، ط: دار صادر ببيروت ١٩٩٦ م، ولم أعثر عليه في النسخة المتوفرة لدي من ديوانه، وهي نسخة دار المعارف، بتحقيق د/محمد بديع شرف.

(٤) راجع: ديوان لسان الدين بن الخطيب ٥٨٢/٢، تحقيق د/محمد مفتاح، نشر: دار الثقافة، ط: أولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

(٥) راجع: ديوان ابن سهل الأندلسى ص ٢٤٤، تقديم د/إحسان عباس، ط: دار صادر ببيروت.

(٦) راجع الحديث في: صحيح البخاري ك: التفسير، باب: أم كنتم شهداء، رقم: ٣٢٠٢ - ١٢٣٧/٣ تحقيق د/مصطفى ديب، نشر: دار ابن كثير ببيروت، ط/ثالثة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، و صحيح ابن حبان ب: التفاخر، رقم: ٥٧٧٦، تحقيق/شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، ط/ثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣ م.

ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات، كما فى قول أبى الطيب:

وَتُسعِدُني في غَمرَةٍ بَعـدَ غَمـرَةٍ سَبوحٌ لَها مِنها عَلَيها شَـواهِدُ [١]

وكما فى قول ابن بابك [٢]:

حَمَامَةَ جَرْعَى حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْـجَعِي فَأَنْتَ بِمَرْأَى مِن سُعَادَ ومَـسْمَعِ[٣]

وفيه نظر؛ لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان، فقد حصل الاحتراز عنه بما تقـدم، وإلا فلا يخل بالفصاحة، وقد قال النبى ﷺ: " الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم، يوسف ابن يعقوب ابن إسحاق بن إبراهيم " [٤].

ورُدَّ ذلك بأن التكرار المخل بالفصاحة ما يكون منه بد، وبالنسبة إلى شـيء واحـد باعتبـار واحد، كالضمائر فى بيت المتنبى: لها منها عليها...، والتكرار فى الحديث ليس كذلك؛ لأن كل واحد من الموصوف بالكرم والأبنيـة مغاير للآخـر، وقـيل: التكرار ذكر الشيء مرتين، فهو عبـارة عن مجموع الذكرين، ولا يتحقق تعدده إلا بالتربيع، ولا يتكثر إلا بالتسديس، وعلى هذا فلا تكـرار فى الحديث ولا فى البيت، أما بالنسبة للإضافة، فلا تتابع لها فى الحديث الشريف؛ لأن لفظة الابـن صفة لما قبلها، وليس ما قبلها مضافا إليها [٥]. وبهذا يندفع الاستشهاد بالحديث الـشريف لتـوالي الإضافات.

وأشير هنا إلى أن الخطيب لم يتنبه لرأي ابن الأثير – رحمه الله – في الحديث الشريف حينما نفى أن يكون فيه شيئاً مـن التكرار، حيـث قال وهو يدفـع عـن قول المتنبي: الْعَـارِضُ الْهَـتِنُ ابْنُ الْعَارِضِ الْهَتِنِ ابْنِ الْعَارِضِ الْهَتِنِ ابْنِ الْعَارِضِ الْهَتِنِ: وقد زعم قوم من مدعي هذه الـصناعة أن أبا الطيب المتنبي أتى في هذا البيت بتكرير لا حاجة به إليه، وهو قوله: الْعَارِضُ الْهَـتِنُ ابْـنُ الْعَارِضِ الْهَتِنِ ابْنِ الْعَارِضِ الْهَتِنِ ابْنِ الْعَارِضِ الْهَتِنِ...وليس في هذا البيـت مـن تكريـر، فإنـه كقولك: الموصوف بكذا وكذا ابن الموصوف بكذا وكذا، أي أنه عريق النسب في هذا الوصف، وقـد ورد في الحديث النبوي مثل ذلك، كقول النبي في وصـف يوسـف الصديق عليه السلام: الكـريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، ولقد فاوضني في هـذا البيت المشار إليه بعض علماء الأدب، وأخذ يطعن فيه من جهة تكـراره، فوقفتـه علـى مواضـع الصواب منه، وعرفته أنه كالخبر النبوي من جهة المعنى سواءً بسواءً، لكن لفظه لـيس بمرضـي على هذا الوجه الذي قد استعمل فيه [٦].

---

(١) راجع البيت في ديوانه ٢٩٤/١، والسبوح: السريعة الجرى فى لين كأنها تسبح، وهو وصف للفرس، ومعنى (لها منها عليها شواهد) لها من نفسها على نفسها علامات نجابة وأصالة .

(٢) ابن بابك هو: عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك، أبو القاسم: شاعر، مجيد، مكثر، من أهل بغداد، له ديوان شعر، طاف البلاد، ولقي الرؤساء، ومدحهم، وأجزلوا جائزته. توفي سنة: ٤١٠ هـ. الأعلام ١١/٤.

(٣) راجع البيت في تاج العروس للزبيدي " جندل "، ومعاهد التنصيص ٢١/١.

(٤) راجع: الإيضاح ٣٦/١.

(٥) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ٥٦، والمطول ص ٢٤، وعروس الأفراح، والمختصر، وحاشية الدسوقى على المختصر " ضمن الشروح " ١٤/١، ١٥، و معاهد التنصيص ٦٠/١.

(٦) راجع: المثل السائر لضياء الدين بن الأثير ١٥٨/٢، تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبـة العصرية ببيروت، ١٩٩٥ م.

الفصل الثاني
وقفة مع الخطيب في بعض شواهد علم المعاني

وسنقف معه في هذا الفصل – إن شاء الله تعالى – تسع عشرة وقفة، ثلاثاً في أحوال الإسناد الخبري، وواحدةً في المجاز العقلي، وثمانياً في أحوال المسند إليه، وواحدةً في القصر، وأخرى في الإنشاء، وأربعاً في الفصل والوصل، والأخيرة في المساواة.

وإلى تفصيل هذه الوقفات:

الوقفة الأولى:

ونقفها معه في رده استشهاد السكاكى بقوله تعالى: ﴿ ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ ولَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (١)، وغيرها، على تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما لعدم جريه على موجب العلم، يقول: " قال السكاكى: وإن شئت فعليك بكلام رب العزة: ﴿ ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ ولَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾، كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى، وآخره ينفيه عنهم، حيث لم يعملوا بعلمهم، ونظيره فى النفي والإثبات: ﴿ ومَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ وإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴾ (٣)، هذا لفظه، وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما، وليست منها، بل هى من أمثلة تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم، والفرق بينهما ظاهر " (٤).

ويؤخذ على الخطيب هنا أنه جعل الآية الأولى من باب تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم، وليس من باب تنزيل العالم بالفائدة أو لازمها منزلة الجاهل بهما، مع أن تنزيل العالم بالفائدة ولازمها منزلة الجاهل بهما يدخل قطعاً فى تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به؛ لأن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا، ويمكن أيضًا أن يكون منه، وإن كان الفرق بينهما كما يرى الخلخالى رحمه الله: أن تنزيل العالم بالفائدة ولازمها منزلة الجاهل بهما يكون فى إلقاء الخبر إليه كما يلقى إلى الجاهل بهما، وتنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به يكون فى نفى العلم فقط (٥).

كما يؤخذ عليه أيضاً عدم التعرض للآيتين الأخريين: (وما رميت إذ رميت)، و (وإن نكثوا أيمانهم) على الرغم من أن الخبر فيهما وقع فى حيز النفى والشرط، وإذا كان الخبر كذلك، فلا يكون مُخبرًا بوقوعه، فالواجب عدم التمثيل بهما لما ذكر، يقول السبكى – رحمه الله – ردًّا على كلام الخطيب السابق: " ويمكن جوابه بأن يقال: هذا تمثيل تنزيل العالم منزلة الجاهل مطلقًا

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٠٢.
(٢) سورة الأنفال: الآية ١٨.
(٣) سورة التوبة: الآية ١٢.
(٤) راجع: الإيضاح ٦٨/١، وراجع نص السكاكى فى المفتاح ص ١٦١، تحقيق/حمدي محمدي قابيل، نشر: المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
(٥) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ٨٤، والمطول ص ٤٦.

لتعديه إلى ما نحن فيه؛ لأن ما نحن فيه فرد من أفراد ذلك، وإذا نزل العالم بالشيء منـزلة الجاهل به، صح تنـزيل العالم بهما منـزلة الجاهل، ومما يدل لهذا تمثيله بقوله تعالى: (ومـا رميـت إذ رميت)، وليس فيه إلا تنـزيل الموجود منـزلة المعدوم، ويمكن أن يقال: هو مثال لما نحن فيـه؛ لأن قوله تعالى: (لمن اشتراه ما له فى الآخرة) خبر لم يقصد به إعلام الكفار بمضمونه، ولا علمهم أن الله تعالى عالم به، لأنهم يعلمون الأمرين، أما الأول فلقوله تعالى: (ولقد علموا)، وأمـا الثـانى فواضح، وإنما نزلوا منـزلة الجاهل، ورشح هذا التنـزيل بقوله: (لو كانوا يعلمون) [١]؛ لأن معناه – كما ذكر الخلخالى – لو كان لهم علم بذلك الشيء لامتنعوا، أى: ليس لهم علـم فـلا يمتنعـون عنه[٢].

ثم قال فى أحد تنبيهاته فى هذا السياق: " تمثيلهم بقوله تعالى: (وإن نكثوا أيمانهم) فيه نظـر؛ لأن المذكور من تعلقات فعل الشرط لا يكون مُخـبرًا بوقوعه كالمذكور فى حيـز النفى، فإذا قلـت: لا يفى زيد بأيمانه، لا يكون فيه إخبار بأن له أيمانًا؛ لأنها سالبة محصلة، وكذلك إذا قلت: إن نكثوا أيمانهم، ليس فيه إثبات أيمان لهم؛ لأن الفعل بعد " إن " غير محقق الوقوع، فتعلقاته كذلك، وكذلك المذكور فى حيز الجواب، فإن مدلول الجملة الشرطية إنما هو الارتباط. فليتأمل " [٣].

الوقفة الثانية:

ونقفها معه في أضرب الخبر، وذلك في تمثيله للخبر الابتدائى، والطلبى، والإنكـارى، بقولـه: جاء زيد وعمر ذاهب، وقوله: لزيد عارف، و: إن زيدًا عارف، وقوله: إنى صادق، يقـول: " فـإن كان المخاطب خالى الذهن من الحكم بأحد طرفى الخـبر على الآخر، والتردد فيـه، اسـتغنى عـن مؤكدات الحكم، كقولك: جاء زيد، وعمرو ذاهب، فيتمكن فى ذهنه، لمصادفته إياه خاليًا، وإن كـان متصورًا لطرفيه، مترددًا فى إسناد أحدهما إلى الآخر، طالبًا له، حسن تقويته بمؤكد، كقولك: لزيـد عارف، أو إن زيدًا عارف، وإن كان حاكمًا بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار، فتقول: إنى صادق، لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ فى إنكاره، وإنى لصادق، لمن يبالغ فى إنكاره " [٤].

وهذا منقول عن السكاكى – رحمه الله – حيث قال فى المفتاح: " فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالى الذهن عما يلقى إليه ليحضر طرفاها عنده، وينقش فى ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتًا أو انتفاءً، كفى ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن لمصادفته إياه خاليًا:

أتاني هواها قبلَ أن أعرفَ الهوى فصادفَ قلبـاً خاليًـا فتمكَّنـا [٥]

فتستغنى الجملة عن مؤكدات الحكم، وسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيًّا، وإذا ألقاها إلى طالب لهـا متحير طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين، لينقذه عن ورطة الحيرة، استحـسن تقويـة المنقذ بإدخال اللام فى الجملة، أو إنَّ، كنحو: لزيد عارف، أو إن زيدًا عارف، وسمى هذا النوع من

---

(١) راجع: عروس الأفراح " ضمن الشروح " ١/٢٠٠، ومثله فى: الأطول ١/٥٧.
(٢) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ٨٥.
(٣) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ٨٥.
(٤) راجع: الإيضاح ١/٦٩.
(٥) البيت نسب في بعض الكتب لديك الجن، وليزيد بن الطثرية، وللمهدي بن الملوح، ونسب في البيان والتبيين والحيوان للجاحظ لقيس بن الملوح، وراجعه في: البيان والتبيين ١/٢٣٣ تحقيق ا/فوزي عطوة، ط: دار صعب ببيروت، ط/أولى ١٩٦٨م، وفي الحيوان ١/١٦٩ تحقيق ا/عبد السلام هارون، ط/دار الجيل ببيروت ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

الخبر طلبيًّا، وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه ليرده على حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدًا بحسب ما أشرب المخالف الإنكار فى اعتقاده، كنحو: إنى صادق، لمن ينكر صدقك إنكارًا، وإنى لصادق، لمن يبالغ فى إنكار صدقك، ووالله إنى لصادق على هذا " (١).

وبالتأمل فى الأمثلة التى ذكراها نجد أن تمثيل الخطيب للخبر الابتدائى بقوله: عمرو ذاهب – على أن هذه الجملة خالية من التوكيد – ليس فى محله؛ لأن هذه الجملة مؤكدة ببنائها على الاسمية، وقد أجمعوا على أن صياغة الجملة على الاسمية من مؤكدات الخبر (٢)، كما أن تمثيلهما للخبر الطلبى بالمثالين: لزيد عارف، وإن زيدًا عارف، على أن كل واحد منهما مؤكد بمؤكد واحد ليس فى محله كذلك؛ لأن كلاً منهما مؤكد بمؤكدين، وليس بمؤكد واحد، وقد قالا: إنه يحسن أن يؤكد الخبر للمخاطب المتردد بمؤكد، وأضاف سعد الدين – رحمه الله – الوصف بـ "واحد" بعد قول الخطيب " بمؤكد " (٣)؛ وعلى هذا فالواجب التمثيل للخبر الطلبى – استحسانًا – بجملة مؤكدة بمؤكد واحد، وهاتان الجملتان مؤكدتان بمؤكدين اثنين، هما: لام الابتداء، واسمية الجملة فى الجملة الأولى، و " إنَّ "، واسمية الجملة كذلك فى الجملة الثانية، ولولا قضية الاستحسان فى الخبر الطلبى والوجوب فى الخبر الإنكارى، والتى أشار إليها بهاء الدين – رحمه الله – (٤) لما وجدنا فرقا بين تمثيلهما بهاتين الجملتين للخبر الطلبى، وتمثيلهما بجملة: إنى صادق، للخبر الإنكارى؛ وذلك لتساوى هذه الجمل فى عدد المؤكدات.

الوقفة الثالثة:

ونقفها معه في مجيء الخبر على خلاف مقتضى الظاهر، و الكلام فيها يتصل بالموضع السابق فى عدم الدقة فى تحديد المؤكدات فى الجملة، حيث جعل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾(٥) مؤكدًا بمؤكدين، يقول: " أكد إثبات الموت تأكيدين – وإن كان مما لا ينكر – لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ فى إنكار الموت لتماديهم فى الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده؛ ولهذا قيل: ميتون، دون تموتون " (٦) .

وإذا تأملنا هذه الجملة القرآنية وجدناها مؤكدة بثلاثة مؤكدات، وهى: " إنَّ "، واللام، واسمية الجملة، وفى تفسير الألوسى رحمه الله: " لميتون، أى: لصائرون إلى الموت لا محالة كما يؤذن به اسمية الجملة، وإنَّ، واللام، وصيغة النعت الذى هو للثبوت " (٧).

الوقفة الرابعة:

ونقفها معه في ملابسات المجاز العقلي، حيث مثَّل بقولهم: " شِعْرٌ شاعِرٌ " للمجاز العقلي بعلاقة المصدرية، على أن ما في معنى الفعل " شاعرٌ " أسند لمصدره، وهو الضمير المستتر فيه،

---

(١) راجع: مفتاح العلوم ص ١٦٠.
(٢) راجع: الأطول ص ٥٨، والمختصر، وحاشية الدسوقى على المختصر "ضمن شروح التلخيص" ٢٠٤/١.

(٣) راجع: حاشية الدسوقى على مختصر السعد ضمن " شروح التلخيص " ٢٠٥/١.
(٤) راجع: عروس الأفراح " ضمن شروح التلخيص " ٢٠٦/١.
(٥) المؤمنون: ١٥.
(٦) راجع: الإيضاح ٧٦/١.
(٧) راجع: روح المعانى للألوسى ١٧/١٣، ط: دار إحياء التراث العربى، بيروت، ويعنى بـ " صيغة النعت الذى هو للثبوت " التعبير بـ " ميتون " بدلاً من " مائتون ".

والعائد على " شعر " [١].

وقد ردَّ لفيف من البلاغيين هذا التمثيل، معللين ردهم بأن " شعرٌ " في هذا المثال وإن جاء على صورة المصدر، إلا أنه بمعنى المفعول، أي: الكلام المنظوم، وليس بمعنى تأليف الشعر، فهو من قبيل الإسناد إلى المفعول كعيشة راضية، والمثال الصحيح للإسناد إلى المصدر هو: " جَدّ جِدُّهُمْ " في قول أبي فراس:

سَيَذْكُرُني قَوْمي إذا جَدّ جِدُّهُمْ وفي الليلةِ الظلماءِ يُفتقدُ البدرُ [٢]

الوقفة الخامسة:

ونقفها معه في ذكر المسند إليه، حيث اعترض على استشهاد السكاكى بقولهم: زيد جاء، وعمرو ذهب، وخالد فى الدار، وقول الشاعر:

اللهُ أنْجَحُ ما سألْتَ بهِ والبِرُّ خَيْرُ حقيبةِ الرَّحْلِ [٣]

وقول أبى ذؤيب:

وَالنَفسُ راغِبَةٌ إذا رَغَّبتَها فإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقنَعُ [٤]

للحالة التي تقتضي ذكر المسند إليه، وهي: إذا كان الخبر عامًّ النسبة إلى كل مسند إليه، وأريد تخصيصه بمعين، يقول: " قال السكاكي: وإما لكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه والمراد تخصيصه بمعين، كقولك: زيد جاء، وعمرو ذهب، وخالد في الدار، وقوله: الله أنجح ما طلبت به...وقوله: والنفس راغبة إذا رغبتها... وفيه نظر؛ لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجبًا " [٥].

ورد هذا بأنهما يقتضيان ذكره وحدهما، بل يقتضيان رجحان ذكره مع الأصل، وكون المسند إليه واجب الذكر لا ينافى رجحان ذكره على حذفه؛ لأن رجحان ذكره على حذفه أعم من أن يكون بطريق الوجوب، أو الأولوية، وأيضًا وجوب ذكره لعدم القرينة الدالة على الحذف لا ينافى وجوب ذكره، لما ذكره صاحب المفتاح، بل يكون كل منهما مقتضيًا لذكره [٦].

---

(١) راجع: الإيضاح ٨٧/١، والتلخيص ص ٤٧.

(٢) راجع: المطول ص ٥٨، وحاشية الفنري على المطول ص ١٩٩، مطبعة شركة الصحافة العثمانية باستانبول ١٣٠٩ هـ، و الأطول ٧٤/١، وحاشية عبد الحكيم على المطول ١٧٦/١ مع قيض الفتاح للشيخ عبد الرحمن الشربيني، مطبعة والدة عباس الأول١٣٢٤ هـ، ومختصر السعد، وحاشية الدسوقي على المختصر، ومواهب الفتاح، وعروس الأفراح " ضمن شروح التلخيص ٢٣٦/١ وما بعدها "، والبيت لأبي فراس الحمداني، وراجعه في ديوانه ص ١٦١ دار بيروت للطباعة والنشر.

(٣) البيت منسوب في الأغاني ٣٠١/٣، تحقيق د/سمير جابر، ط: دار الفكر ببيروت، ط/ثانية، لامرئ القيس ابن عابس الكندي، وليس لإمرئ القيس بن حجر كما في بعض الكتب.

(٤) البيت لأبى ذؤيب الهذلى، و راجعه فى المفضليات ص ٤٢٢، تحقيق ا/أحمد محمد شاكر، و عبد السلام هارون ــ ط: دار المعارف بمصر، ط/ثامنة.

(٥) راجع: الإيضاح ٨/٢.

(٦) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ١١٨، والمطول ص ٦٩، وحاشية السيد على المطول فى الصفحة ذاتها، وحاشية عبد الحكيم على المطول مع فيض الفتاح للشيخ/عبد الرحمن الشريني ٢٤٢/٢ عن كتاب: استدراكات السعد على الخطيب في المطول د/أحمد هنداوي هلال، نشر: مكتبة وهبة بالقاهرة، ط/أولى ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١ م.

وقد فنَّدَ الكاشاني- رحمه الله – اعتراض الخطيب بشيء من التوضيح والتفصيل، يقول: "إن الأول – أي قيام القرينة – ممتنع؛ لأنه على تقدير قرينة تدل علي تخصيص المسند لا يمكن أن يكون الخبر عامَّ النسبة إلى كل مسند إليه؛ لأن معنى عموم نسبته: صلاحيته لأن يحمل على أشياء، ووجود القرينة تُعَيِّنُ المسند إليه، فلا يكون عاماً، والخبر هنا إما أن يدل بنفسه على خصوصية المسند إليه، أو لا، فإن دل، فلا يكون عام النسبة بالضرورة، وإن لم يدل، فإما أن ينضم إليه شيء يعين المسند إليه، أو لا ينضم، فإذا انضم إليه شيء، فلا يبقى عام النسبة أيضاً؛ لأنه وإن كان بحسب ذاته عام النسبة، لكنه بحسب انضمام القرينة إليه زال عنه العموم، وصار المسند إليه معيناً لا يمكن أن يحمل الخبر على غيره، وإن لم ينضم إليه، فيكون عام النسبة، فالخبر الذي لا يكون عام النسبة على قسمين: قسم يدل بنفسه على المسند إليه، وقسم لا يدل، لكنه انضم إليه قرينة تعين المسند إليه، والخبر العام النسبة هو قسم واحد، وهو الذي لا يدل على خصوصية المسند إليه بنفسه، ولا ينضم إليه قرينة.

ثم بين – رحمه الله – سبب غلط الخطيب في اعتراضه هذا بقوله: " والذي عرض الغلط لصاحب الإيضاح: أنه توهم أن الخبر الذي يكون عام النسبة بانفراده، إذا انضم إليه قرينة تخصص المسند إليه يسمى عام النسبة، وهو سهو؛ لأن العام – وإن كان عاماً بحسب نفسه – لكنه إذا انضم إليه شيء يخصصه لا يسمى عاماً، وزال عنه ذلك العموم، كالحيوان – مثلاً – يقال: إنه عام يشمل الإنسان والفرس وغيرهما، فإذا انضم إليه الناطقية، بطل عمومه، وزال عنه إطلاق لفظ العام عليه.

والقسم الثاني – يقصد وجوب ذكر المسند إليه – غير المدعى، فلأنه قال: الخبر إذا كان عام النسبة، وأريد تخصيصه لمعين، كان مقتضى المقام ذكره، قلا شك أن قوله: كان مقتضى المقام ذكره: هو لن يكون ذكره واجباً، فالقسم الثاني غير ما قاله صاحب المفتاح، فسقط الاعتراض "[1].

الوقفة السادسة :

ونقفها معه في تعريف المسند إليه بالموصولية، وذلك عند اعتراضه على استشهاد السكاكى بقول الشاعر:

إنَّ الَّتي ضَرَبَت بَيتاً مُهاجِرَةً بكوفةِ الجُندِ غالَت وُدَّها غولُ [2]

لتعريف المسند إليه بالموصولية للإيماء إلى وجه بناء الخبر، وجعل الإيماء إلى وجه البناء ذريعة للتحقيق، وبقول الآخر:

إنَّ الَّذينَ تَرَونَهُم إخوانكُم يَشفي غَليلَ صُدورهِم أن تُصرَعوا [3]

لتعريف المسند إليه بالموصولية للغرض نفسه، ثم جعل ذلك ذريعة إلى تنبيه المخاطب على خطأ، يقول: " قال السكاكى: وربما جعل – أى: الإيماء إلى وجه بناء الخبر – ذريعة إلى تحقيق الخبر،

---

(١) هذا النص منقول عن كتاب: استدراكات السعد على الخطيب في المطول ص ٨٧.

(٢) البيت لعبدة بن الطبيب، وراجعه فى: المفضليات ص ١٣٦، ووجه الاستشهاد به: أن في إقامة البيت بكوفة الجند بعد المهاجرة إليها إيماءً إلى أن الخبر سيكون منبئًا عن زوال المحبة وانقطاع المودة، وقد جاء كذلك: " غالت ودها غول " أى: التهمته، ثم إن هذا الخبر يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كأنه برهان عليه.

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب، وراجعه في المفضليات ص ١٤٧، و معاهد التنصيص ١/١٠٠.

كقوله: إنَّ الَّتي ضَرَبَت بَيتاً مُهاجِرَةً ... وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ، كقوله: إن الذين ترونهم... البيت، وفيه نظر؛ إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق، فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثانى، والمسند إليه فى البيت الثانى ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه " (١).

ورد على الأول: بأن الفرق بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وبين تحقيق الخبر ظاهر، وهو أن معنى الأول – أى: الإيماء – فيه إيماء إلى أن فيه ما هو علة للخبر المبنى عليه، وعلة الشيء وإن كانت محققة له لكن لا على سبيل أنها بمعناه، بل بمعنى أنها يتوقف عليها وجوده، ومعنى الثانى – أى: التحقيق – أنه يحقق معنى الخبر المبنى عليه؛ على معنى أن معناه معناه بالحقيقة(٢).

يعنى أن معنى الخبر هو معنى الموصول وصلته بعينه، وهذا ينطبق على البيت: إن التى ضربت بيتًا مهاجرة...

وقد فصَّل السعد معنى التحقيق في البيت، ورد اعتراض الخطيب على السكاكي، فقال: " فإن في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماءً إلى أن طريق بناء الخبر تنبئ عن زوال المحبة، وانقطاع المودة، ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره، حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر، فظهر الفرق بينه وبين الإيماء، وسقط اعتراض المصنف – يعني الخطيب – بأنه لا يظهر فرق بينهما " (٣).

ورد بهاء الدين السبكى على الثانى: بأنه فاسد؛ لأن السكاكى إنما استشهد بالبيت على ما قصد فيه التنبيه على الخطأ، ولم يجعل الأول ذريعة للثانى، بل هما كلامان متفاصلان، ثم قوله: لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه إيماء عجيب؛ فإن فيه التصريح بذلك قطعًا (٤).

والحق أن السكاكى مثل للبيت بما ذهب إليه الخطيب، أى: للتعريف بالموصولية للإشارة إلى وجه بناء الخبر، ومنها الإشارة إلى التنبيه على الخطأ؛ لأنه ذكر الغرض من التعريف بالموصولية، وهو قوله: أن تومئ بذلك إلى وجه بناء الخبر الذى تبنيه عليه، ثم مثل له، ثم قال: ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة، ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم... أو بالإهانة... وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ، ومثل بالبيت (٥).

وهذا سهو منه؛ لأن الموصول وصلته ليس فيهما ما ينبئ عن نوع الخبر، و لا الإيماء إلى التنبيه، وإنما فيهما التنبيه للمخاطب على خطأ كما استدل به الخطيب.

أما قول الخطيب فى هذا الشاهد: " بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه "، فمعناه أن قوله: " إن الذين ترونهم إخوانكم " يومئ بأن الخبر سيكون إخبارًا عن هؤلاء بإخلاصهم لهم، وليس بما ذكر، وهذا ليس بصحيح؛ لأن الرؤية هنا بمعنى الظن، و عليه فإن قوله: " إن الذين

---

(١) راجع: الإيضاح ١٧/٢.
(٢) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ١٣٠، والمطول، وحاشية السيد على المطول ص ٧٦، والأطول ٩٥/١.
(٣) راجع: المطول ص ٧٦.
(٤) راجع: عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٣١٢/١.
(٥) راجع: مفتاح العلوم ص ١٦٩.

ترونهم إخوانكم " معناه: إن الذين تظنون أنهم إخوانكم...، وهذا يومئ بأن بناء الخبر سيكون – كما جاء – أمرًا غير متوقع، تنبيهًا لهم على خطئهم فى مؤاخاتهم، ولا يومئ إلى ما أشار إليه الخطيب، كما لا يحتمل ما ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين من جواز أن يكون المعنى: إن الذين تظنونهم إخوانكم تمتلئ قلوبهم فرحاً أن تسعدوا [1].

الوقفة السابعة:

ونقفها معه في تنكير المسند إليه، وذلك عند اعتراضه على السكاكى في حمل التنكير فى قولهم: (شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ) [2] على التعظيم، وحمله فى قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ ﴾[3] على خلافه، أى: التحقير، وكذلك حمل التنكير فى قوله تعالى: ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا ﴾ [4] على التهويل، أو على خلافه، يقول: " ثم جعل التنكير فى قولهم: شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ، للتعظيم، وفى قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ ﴾ لخلافه، وفى كليهما نظر، أما الأول فلما سيأتى، وأما الثانى، فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة؛ لأنها إما من قولهم: نفحت الريح: إذا هبت أى هبة، أو من قولهم: نفح الطيب: إذا فاح أى فوحة، كما يقال: شمة، واستعماله بهذا المعنى فى الشر استعارة؛ إذ أصله أن يستعمل فى الخير، يقال: له نفحة طيبة، أى هبة من الخير، وذهب أيضًا إلى أن قوله تعالى:﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ ﴾ بالإضافة، إما للتهويل أو لخلافه، والظاهر أنه لخلافه، وإليه ميل الزمخشرى، فإنه ذكر أن إبراهيم – عليه السلام – لم يُخِلّ هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه، حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به، ولكنه قال: ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ ﴾ فذكر الخوف والمس ونكر العذاب [5].

وبيَّن وجهة نظره فى اعتراضه على دلالة التنكير على التعظيم فى قولهم: شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ، فى باب الحديث عن تقديم المسند إليه، حيث اشترط السكاكى لإفادة التقديم التخصيص شرطين: أحدهما: أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخرًا، وثانيهما: أن يقدر كونه كذلك، واستثنى من ذلك المُنْكَّر، كما فى قولهم: رجل جاءنى، إن قدر أصله: جاءنى رجل، لا على أن (رجل) فاعل، بل على أنه بدل من الفاعل الذى هو الضمير المستتر فى (جاءنى)، مثل القول بأن (الذين ظلموا) بدل من الضمير فى (أسروا) فى قوله تعالى: ﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [6]، ثم قال: وشرطه ــ أى: وشرط إفادة المنكر المقدم التخصيص – ألا يمنع من التخصيص مانع، كقولنا: رجل جاءنى، أى:

---

(١) راجع: استدراكات السعد على الخطيب ص ٩٢.

(٢) يقال: " أهرهُ ": إذا حَمَلَه على الْهَرِير، و" شر " رَفْعٌ بالابتداء وهو نكرة، وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا: رجُلٌ من بني تميم فارس، وابتدءوا بالنكرة ههنا من غير صفة، وإنما جاز ذلك؛ لأن المعنى: ما أهر ذا نابٍ إلا شرٌّ، وذو الناب: السبعُ، و المثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله، وراجعه فى: مجمع الأمثال للنيسابوري ٣٧٠/١، تحقيق د/محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار المعرفة ببيروت.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٤٦.

(٤) سورة مريم: الآية ٤٥.

(٥) راجع: الكشاف للزمخشري ١٠٨/٣، تعليق/يوسف الحمادي – نشر: مكتبة مصر.

(٦) سورة الأنبياء: الآية ٣.

لا امرأة أو رجلان – دون قولهم: شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ، يريد أن تقديم المنكر (شرٌّ) فى هذا المثال لم يفد التخصيص السابق ــ تخصيص الجنس أو العدد ــ لوجود المانع، وقد بينه بقوله: " أما على التقدير الأول – يعنى تخصيص الجنس – فلامتناع أن يراد المُهرُّ شرٌّ لا خير، وأما على الثانى – يعنى تخصيص الواحد – فلكونه نابيًا عن مكان استعماله، أى: لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام؛ لأنه لا يقصد به أن المُهرَّ شرٌّ لا شَرَّان، فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره كما سبق، فهو محزه "[١].

وقد شرح الخلخالى – رحمه الله – معنى قوله: " فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره " بقوله: "أى: فوجه الجمع بين قول الأئمة بتخصيصه، وبين قولنا: بعدمه للمانع، حمل ما ذكره على النوع لئلا ينافى ما نفيناه من الجنس والواحد، وذلك النوع هو شر فظيع، أى: شديد شنيع جاوز المقدار أهر، لا غير فظيع، فيرجع التخصيص إلى النوع، لا إلى الجنس الذى هو شر لا خير، ولا إلى الواحد وهو شر لا شران، فصح ما قالوه، وما قلناه، وهذه الجملة من قوله: التقديم يفيد الاختصاص " [٢].

ويبدو لى أن السكاكى لما نقل تقدير الأئمة السابقين للمثل: ما أهر ذا ناب إلا شر، أراد أن يلغى دلالة التقديم فيه على القصر، وأن يشير إلى أنه ليس فيه إلا تعظيم وتهويل شأن المسند إليه؛ ولذلك قدر العصام – رحمه الله – مفضلاً عليه محذوفًا، وعلق على شرح كلام السكاكى السابق، وأشار إلى أنه لا حاجة إلى تقدير التأخير، وشرح سبب تأويل الأئمة للمثال، حيث قال: " ونحن نقول بجعل المفضل عليه المحذوف فى غاية العموم، أى: شر من كل شىء، وبالجملة المعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر عظيم فى الغاية، ويتجه أن النكرة حينئذ تخصصت بالوصف المستفاد من التنوين أو بالمفضل عليه المحذوف، فلا حاجة إلى تقدير التأخير، بل لا يصح لأنه لا يرتكب الاعتبار البعيد إلا فى النكرة الصرفة على ما حقق، وأجيب بأن التخصيص الذى صرح به الأئمة فى تأويلهم هو التخصيص المستفاد من التقييد – أى: التقييد بالمفعول ذا ناب – إذ التقييد يفيد التخصيص عند السكاكى " [٣].

أما عن اعتراض الخطيب على السكاكى فى حمله التنكير على التعظيم، فقد قال فيه: "ثم لا نسلم امتناع أن يراد: المُهرُّ شَرٌّ لا خيرٌ، قال الشيخ عبد القاهر: إنما قدم (شر)؛ لأن المراد أن يعلم أن الذى أهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير، فجرى مجرى أن تقول: رجل جاءنى، تريد أنه رجل لا امرأة، وقول العلماء أنه إنما صلح لأنه بمعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر، بيان لذلك، وهذا صريح فى خلاف ما ذكره " [٤].

ونفهم من هذا النص جواز حمل المنكر " شر " على النوعية، وليس على التعظيم، وجواز إرادة قصر المخبر عنه بالإهرار على كونه جنسًا من جنس الشر، وليس من جنس الخير، وهذا عكس ما ذهب إليه السكاكى.

ورد اعتراض الخطيب بأن نسبة الإهرار إلى الشر على سبيل الحقيقة، وإلى مقابله – يعنى الخير

(١) راجع: مفتاح العلوم ص ٢٠٣، والإيضاح ٦٤/٢، والتلخيص ص ٨١.
(٢) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ١٨٣، والمطول، وحاشية السيد على المطول ص ١١٨.
(٣) راجع: الأطول ١٣٩/١.
(٤) راجع: الإيضاح ٦٨/٢.

– على سبيل المجاز، وعلم ذلك بنقل اللغة – يعنى أن الإهرار، وهو الحمل على النباح لا يسند إلى الخير حقيقة ــ وإذا كان الأمر كذلك يمتنع نسبة الإهرار إلى مقابله على سبيل الحقيقة، وإذا امتنعت فلا تصح الشركة فى الإهرار ليصح التخصيص؛ لأن الذهن لا ينتقل إلى المجاز عند عدم القرينة الدالة على إرادته (١).

ويفهم من هذا النص انتفاء حمل الشر على النوعية أو الجنس، وهو ما ذهب إليه السكاكى فى حديثه عن القصر فى هذا المثل، وبهذا يكون حمل التنكير على التعظيم كما ذهب السكاكي هو الصواب.

أما عن اعتراض الخطيب على السكاكى فى حمل التنكير فى الآية: ﴿ وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ على التحقير، فقد أجيب عنه: بأن قوله: " خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة " ممنوع أنه مستفاد منهما، بل من التنكير بقرينة لفظ المس الدال على شىء يسير، وإنما يكون خلاف التعظيم مفادًا من البناء للمرة لو كان التركيب: نفحة من العذاب، بدون إضافة، وبتعريف عذاب باللام، أى: قطعة منه، وذلك لا يقتضى أن تكون " نفحة " فى الآية مستعملة للمرة، وإن كانت فى الأصل للمرة، بل الظاهر أنها فى الآية للتحقير، وأيضًا المس يقتضى أن يكون الماسُّ غير النفحة التى بمعنى المرة؛ لأنها مصدر، ولا يصح ظاهرًا نسبة المس إليها، وإنما يكون مستفادًا من جوهر الكلمة أن لو استعملت النفحة فى الآية بمعنى أصله الذى هو نفحة الريح، أو نفح الطيب، وظاهرٌ أنه ليس بهذا المعنى، وأيضًا لا نسلم أن جوهر هذه الكلمة يقتضى خلاف التعظيم؛ لأنه يقال: نفحت الريح: إذا هبت، ونفح الطيب: إذا فاح، أعم من أن يكون هبوبًا أو فوحًا عظيمًا أو خلافه، والمقام هنا يلائمه التحقير، وإيفاء حقه إنما يحصل بحمل التنكير على التحقير (٢).

وأما عن اعتراضه عليه فى حمل التنكير فى " عذاب " فى قوله تعالى: ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ ﴾ على التهويل أو خلافه، والقول بأنه محمول على خلافه، فقد رد بأنه وإن كان كذلك نظرًا إلى لفظ المس، إلا أن ظهوره فيه لا ينافى أن يكون للتهويل أيضًا، وكلام الزمخشرى لا يدل عليه، بل يدل على أن إبراهيم – عليه السلام – راعى فى الكلام المذكور حسن الأدب مع أبيه من حيث إنه لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به، بأن لم يقل: يا أبت إن عذاب الرحمن لاصق بك، لا من حيث إنه نكر العذاب، بخلاف التعظيم، فإنه ليس من حسن الأدب فى شىء، وقول الزمخشرى: ونكر العذاب، يحتمل أن يكون معناه أنه نكر العذاب تنكيرًا يحتمل التعظيم وخلافه احتمالاً مساويًا، ولم ينكره تنكيرًا ظاهرًا فى التعظيم، مع أن تنكير العذاب للتعظيم فى الآية؛ لأنها فى حسن الأدب، وأن كلام صاحب المفتاح: إما للتهويل، أو لخلافه، أعم من أن يكون بطريق التساوى فيهما أو بطريق الظهور فى أحدهما، وقيل: كون التنكير للتهويل أو خلافه جائز، وينبنى عليهما استعمال " الرحمن "، فعلى الأول تكون الحكمة فيه الإشارة إلى أن من هو كثير الرحمة لا يعذب إلا عن ذنب عظيم لا مجال للعفو فيه، وعلى الثانى يكون ذكره للتلطف (٣).

وقد صرَّح السعد والسيد الشريف بجواز حمل التنكير على التعظيم والتقليل، فالتعظيم للمبالغة

(١) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ١٩٠.
(٢) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ١٤٧، والمطول ص ٨٩، وحاشية الفنري على المطول ص ٢٤١.
(٣) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ١٤٧، وعروس الأفراح " ضمن الشروح " ٣٥٥/١.

في الوعيد، والتقليل لإظهار الشفقة عليه والخوف من أن يصيبه أدنى مضرة، يقول السعد: " ومما يحتمل التعظيم والتحقير قوله تعالى: ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ ﴾ أي: عذاب هائل أو شيء من العذاب، ولا دلالة للفظ المس وإضافة العذاب إلى الرحمن على ترجيح الثاني، كما ذكر بعضهم لقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ الأنفال: ٦٨؛ ولأن العقوبة من الكريم الحليم أشد لقوله عليه الصلاة والسلام: " أعوذ بالله من غضب الحليم"(١).

وشرح السيد الشريف عبارة السعد بقوله: " إن حمل على التعظيم، كان مبالغة في الوعيد واستعظاماً لما هو مرتكب له بأنه يقتضي استحقاق عذاب عظيم، فيكون أبلغ في الزجر، وإن حمل على التقليل، كان إظهاراً لمزيد شفقته عليه وخوفه من أن يصيبه أدنى مضرة، فيكون أدخل في قبول النصيحة، فكل واحد منهما يناسب المقام من وجه " (٢).

وبهذا التوجيه يكون حمل التنكير في الآية على التعظيم أو التقليل أوْلَى من حمله على التهويل أو خلافه.

الوقفة الثامنة:

ونقفها معه فى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل، وذلك حيث يقول: " وأما توسط الفعل بينه وبين المسند، فلتخصيصه به، كقولك: زيد هو المنطلق، أو هو أفضل من عمرو، أو خير منه، أو هو يذهب " (٣).

وقد اعترض على المثال الأخير: " هو يذهب " بأن الضمير فيه ليس بفصل، وإنما هو مبتدأ ثانٍ، ويذهب خبره، وقيل: إن كان الطرفان معرفين، فالقصر مؤدى بطريق تعريف الطرفين ــ المسند إليه والمسند ــ ثم إن توسط الضمير – كما فى الأمثلة السابقة – فهو لتوكيد القصر (٤).

الوقفة التاسعة:

ونقفها معه في تقديم المسند إليه، وذلك في تمثيله بقول أبى العلاء المعرى فى البعث:

والّذي حارَتِ البَريّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِن جَمادِ (٥)

لتقديم المسند إليه على المسند لغرض: تمكين الخبر فى ذهن السامع؛ لأن فى المبتدأ تشويقًا إليه، وكذلك في تمثيله بالمثالين: سعد فى دارك، والسفاح فى دار صديقك، لتقديمه لغرض: تعجيل المسرة أو المساءة، يقول: "وأما تقديمه – يعنى المسند إليه – فلكون ذكره أهم، إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع؛ لأن فى المبتدأ تشويقًا إليه كقوله: والّذي حارَتِ البَريّةُ فِيهِ...وهذا أوْلَى من جعله شاهدًا لكون المسند إليه موصولاً، كما فعل السكاكى، وإما لتعجيل المسرة أو المساءة؛ بكونه صالحًا للتفاؤل أو التطير، نحو: سعد فى دارك، والسفاح فى دار صديقك " (٦).

---

(١) راجع: المطول ص ٨٩.
(٢) راجع: المطول، وحاشية السيد على المطول ص٨٩.
(٣) راجع: الإيضاح ٥٠/٢.
(٤) راجع: شروح التلخيص ٣٨٦/١.
(٥) راجع البيت في سقط الزند ص ١٢، ط: دار صادر ببيروت ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.
(٦) راجع: الإيضاح ٥٠/٢، والتلخيص ص ٧٤.

والأوْلَى عد البيت – كما ذهب كثير من البلاغيين – ضمن شواهد تعريف المسند إليه بالموصولية للغرض ذاته؛ لأن التشويق إلى الخبر إنما حصل من كون المبتدأ موصولاً؛ لأن الصلة – وهى حيرة البرية فيه – شوَّقت إليه، فاستدعت موصولاً يجرى عليه [١].

ثم إن التقديم فى البيت تقديم معنوى لا لفظى، أى: إيراد المسند إليه ابتداءً أول النطق؛ وبهذا فسر شُرَّاح التلخيص هذا التقديم الذى أراده الخطيب والسكاكى – رحمهما الله – [٢]، وإن كان الزمخشرى – رحمه الله – يرى أنه إنما يقال: مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه، لا للقار فى مكانه، وتبعه سعد الدين فى المطول [٣]، أما العصام فقد رأى فى الأطول أن التقديم نوعان: حقيقى يطلق على كل مقدم من تأخير، كتقديم الفاعل والمفعول ونحوهما على الفعل، ومجازى يطلق على ما كان حقه التقديم كالمسند إليه، وإيراد لفظ التقديم فى عبارة الخطيب يشملهما [٤].

وأشير فى هذا الصدد إلى أن الخطيب فى هذا الجزء من حديثه عن تقديم المسند إليه على المسند ناقل عن السكاكى[٥]، ثم نقل بعده جزءًا من كلام عبد القاهر فيما يتعلق بتقديم المسند إليه على المسند فى الجملة الفعلية بعد النفى أو بدونه، نحو قولهم: ما أنا فعلت، وأنا فعلت، وكذلك تقديم " مثل، وغير، وكل "، وليتهما فعلا كما فعل عبد القاهر حينما قسم التقديم قسمين: تقديم يقال فيه إنه على نية التأخير، كتقديم الخبر على المبتدأ نحو: منطلق زيد، وتقديم المفعول ونحوه على الفعل مثل: علياً أكرمت، وماشياً جئت، وتقديم لا على نية التأخير، كتقديم أحد ركنى الجملة الاسمية إذا كانا معرَّفين، نحو: زيد المنطلق، والمنطلق زيد، ثم ذكر الأغراض البلاغية لهذه الأقسام، والفرق بين التقديم والتأخير فيها [٦].

أما ما مثَّلَ به الخطيب والسكاكى للتقديم، فهو صالح لأن يُمثل به لذكر المسند إليه، وعبارتهما: " فلكون ذكره أهم "، توهم أنهما يتحدثان عن الذكر، وليس عن التقديم، ثم إن قولهما بعد ذلك: " إما لأنه الأصل و لا مقتضى للعدول عنه "، تصريح بأنهما يتحدثان عن تقديم ما أصله التقديم، والأولَى أن يبحث عن الأغراض البلاغية فى التراكيب التى قدم فيها شىء على شىء، أو أخر عنه، سواء بقى على حكمه الإعرابى، أو أخذ حكمًا آخر جديدًا، كما فعل الشيخ رحمه الله.

هذا عن تمثيله ببيت أبى العلاء لتقديم المسند إليه على المسند لتمكين الخبر فى ذهن السامع، أما عن تمثيله بالمثالين: سعد فى دارك، والسفاح فى دار صديقك، لتعجيل المسرة أو المساءة، فما قلناه فى قضية التقديم فى البيت السابق يقال هنا، ويقال كذلك في باقى الأمثلة التى ذكرها هو والسكاكى فى هذا المبحث، سوى ما نقله الخطيب عن عبد القاهر، وأضيف أن مسألة المسرة أو المساءة إنما مدلول عليها من خلال المادة اللغوية التى اشتق منها المسند إليه " سَعِدَ – سَفِحَ " وليس للتقديم فى فضل هذه الدلالة سوى التعجيل بها؛ ولذلك كان الخطيب أدق من السكاكى حينما

(١) راجع: المفتاح ص ١٧٠، والتبيان في البيان للطيبي ص ٢٤٣، تحقيق د/ عبد الستار زموط، ط: دار الجيل ببيروت، ط/أولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م، وعروس الأفراح " ضمن شروح التلخيص " ٣٩١/١.
(٢) راجع: شروح التلخيص ٣٨٩/١.
(٣) راجع: المطول ص ١٠٦.
(٤) راجع: الأطول ١٢٧/١.
(٥) راجع: مفتاح العلوم ص ١٨٠.
(٦) راجع: دلائل الإعجاز ص ١٠٦.

جعل الغرض: تعجيل المسرة أو المساءة، وليس لإفادة المسرة أو المساءة، كما ذكر السكاكى[١].

الوقفة العاشرة:

ونقفها معه في تقديم المسند إليه أيضاً، وذلك في اعترضه على السكاكى فى التمثيل بقولهم: الزاهد يشرب ويطرب، جوابًا لمن سأل: كيف الزاهد ؟ لتقديم المسند إليه على المسند، لإرادة الإخبار بأن كونه متصفًا بالخبر هو المطلوب، لا نفس الخبر، وفى تمثيله بالبيتين:

مَتى تَهْزُز بنى قطنٍ تجدْهم سُيوفًا فى عَوَاتِقِهِمْ سيوفُ

جُلُوسٌ فى مَجَالِسِهِمْ رزَانٌ وإنْ ضَيفٌ ألَمَّ فهُمْ خُفُوفُ [٢]

لإفادة زيادة التخصيص، يقول: " قال السكاكى، وإما لأن كونه متصفًا بالخبر يكون هو المطلوب، لا نفس الخبر، كما إذا قيل لك:كيف الزاهد ؟ فتقول: الزاهد يشرب ويطرب، وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله: مَتى تَهْزُز بنى قطنٍ...والمراد: هم خفوف، وفيه نظر؛ لأن قوله لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر، وهو باطل؛ لأن نفس الخبر – يعني خبر المبتدأ – تصور لا تصديق، والمطلوب بها إنما يكون تصديقًا ــ أي: إخباراً بالمضمون – وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقًا فغير صحيح أيضًا، لما سيأتى أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها إلى ما هو مسند إليه، كقولك: وقع القيام، ثم فى مطابقة الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليًّا، وقوله: والمراد: هم خفوف تفسير للشىء بإعادة لفظه " [٣].

فهو يعترض على السكاكى فى قوله: " لا نفس الخبر " فى شرح الغرض من المثال، وفى حمل التقديم فى " هم خفوف " فى البيت الثانى على القصر، وأورد حجته على ذلك، وأجيب عنها بأن معنى كلام السكاكى لا يشعر بما ذهب إليه؛ إذ معنى كلامه: وإما لأن المطلوب والغرض الأصلى من الجملة الخبرية التى يكون فيها المسند إليه اسماً مقدماً والمسند فعلاً مضارعاً، اتصاف المسند إليه بالخبر؛ أى: بالمسند على سبيل الاستمرار، ولا يحصل ذلك الاتصاف بتقدير تأخير المسند إليه عن المسند، لا أن يكون الغرض فيها نفس الخبر، أى: نفس حصول المسند ووقوعه لا مطلقًا، بل المسند إليه أعم من أن يكون متصفًا به على سبيل الاستمرار أو لا، وظاهر أن المعنى الأول يقتضى تقديم المسند إليه، ليحصل الاتصاف المذكور المطلوب من نفس التقديم لصيرورة الجملة اسمية؛ لأنه لو جئ به مؤخرًا لا يحصل هذا المطلوب من مجرد التأخير لصيرورة الجملة فعلية، وأن المعنى الثانى لا يقتضى تقديمه؛ لأنه معنىً يحصل على تقديرى التقديم والتأخير، والمعنى الأول مستلزم للمعنى الثانى من غير عكس، فلا إشعار بما ذكره الخطيب، ولا إرادة وقوع الخبر مطلقًا، ثم إن السكاكى لم يرد أن نفس الخبر منفكًّا عن الحكم مقصود حتى يقول هو تصور، وإنما قيل فى كلامه أن المراد أن المسند إليه يستدعى مسندًا غير معين، فإذا لم يقصد مطلق الإخبار عنه، بل الإخبار عنه بأمر مستغرب خلاف ما فى الذهن، قدم المسند إليه؛ ليظن حال النطق أن المسند ليس المسند إليه، فيكون ذكره بعد ذلك أوقع فى النفس لغرابته [٤].

وقد وضح سعد الدين رأي السكاكي في هذا المثال بقوله: " ومثل الدلالة على أن المطلوب إنما

---

(١) راجع: مفتاح العلوم ص ١٨١.

(٢) البيتان لم يعرف قائلهما، وقد ذكرا بدون نسبة في: المفتاح ص ١٨١، والتذكرة الحمدونية ٤٣٠/١.

(٣) راجع: الإيضاح ٥١/٢، وراجع نص السكاكى فى المفتاح ص ١٨١ .

(٤) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ١٧٣، وعروس الأفراح " ضمن الشروح " ٣٩٢/١، والأطول ١٣٠/١.

هو اتصاف المسند إليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الإخبار بصدوره عنه، كقولك: الزاهد يشرب ويطرب، دلالة على أنه يصدر عنه الفعل حالة فحالة على سبيل الاستمرار، بخلاف قولك: يشرب الزاهد ويطرب، فإنه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال أو الاستقبال، وهذا معنى قول صاحب المفتاح " [1].

أما عن الاعتراض على إفادة مثل: هم خفوف.. زيادة التخصيص لما ذكره من أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليًّا، فأجيب عنه بأنه قال ذلك ظنًّا منه بأن معنى قول الشيخ عبد القاهر: " وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى " أنه يجب أن يكون الخبر فعلاً، أو ظن ذلك من خلال تمثيل عبد القاهر لذلك بأمثلة كان فيها الخبر جملة فعلية، ولم يمثل للقاعدة بشيء مما كان فيه الخبر اسمًا مشتقًّا، كما هو الحال فى: (فهم خفوف) مع أنه داخل فى الخبر الفعلى؛ لأن المشتق يشبه الفعل، وقد ورد الكثير من الشواهد التى وقع فيها الخبر اسمًا مشتقًّا وأفاد الاختصاص، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ومَا أنتَ عَلَيْنَا بعَزِيزٍ ﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿ ومَا أنتَ بِهَادِي العُمْيِ عَن ضَلالَتِهِمْ ﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿ ومَا أنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي القُبُور ﴾ [4]، وغير ذلك.

ورد قوله:" هم خفوف تفسير للشيء بإعادة لفظه" بأنه ليس كذلك؛ إذ معناه: والمراد من الاستشهاد بالبيتين لكون التقديم يفيد زيادة التخصيص لفظ "هم" فى " فهم خفوف" فاختصره، كما أن هذه الجملة تفيد التخصيص، وليس زيادة التخصيص [5].

وإن كان يؤخذ عليهم في ردهم على الخطيب أنهم مثلوا لإفادة تقديم المسند إليه على الاسم المشتق القصر بأمثلة منفية، ولم يمثلوا له بأمثلة مثبتة، كما في البيت، والبلاغيون يقولون بإفادة تقديمه القصر قطعاً إذا ولي حرف النفي، أما تقديمه في الجملة المثبتة، فمنه ما يفيد القصر، ومنه ما يفيد التوكيد.

الوقفة الحادية عشرة:

ونقفها معه في أسلوب الالتفات، حيث ذكر تعريفاً لهذا الأسلوب ونسبه للجمهور، ثم مثَّل له بأمثلة لا تتفق و هذا التعريف، يقول: " والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو: التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها... مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى: (وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) يس: ٢٢، ومن التكلم إلى الغيبة قوله تعالى: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ)، ومن الخطاب إلى التكلم قول علقمة بن عبدة:

طحَا بكَ قلبٌ في الحِسانِ طَرُوبُ ... بُعيْدَ الشَّبابِ عَصْرَ حانَ مَشِيبُ
يُكلِّفُني ليلَى وَقد شَطَّ وليُها ... وعادتْ عَوَادٍ بينَنا وخُطُوبُ [1]

(١) راجع: المطول ص ١٠٧.
(٢) سورة هود: الآية ٩١.
(٣) سورة النمل: الآية ٣١.
(٤) سورة فاطر: الآية ٢٢.
(٥) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ١٧٣، وعروس الأفراح " ضمن الشروح " ٣٩٤/١، والمطول ص ١٠٨، والأطول ١٣٠/١.

ومن الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ) يونس: ٢٢، ومن الغيبة إلى التكلم قوله تعالى: (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ) فاطر: ٩، ومن الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)، وقول عبد الله بن عَنَمَة:

مَا إِنْ تَرى السيِّدُ زَيْدًا فِي نُفوسهم كمَا تَراهُ بَنُو كُوز وَمَرْهُوبُ
إِنْ تسْأَلُوا الْحَقَّ نُعْطِ الْحَقَّ سائِلَهُ والدِّرْعُ مُحْقبَةٌ وَالسَّيْفُ مَقْرُوبُ "(٢)

ولنا مع الخطيب في هذا المقام وقفتان:

الأولى: في التعريف الذي ذكره ونسبه للجمهور، والثانية: في مدى انطباق هذا التعريف على الأمثلة التي ذكرها.

أما بالنسبة للوقفة الأولى، فإن هذا التعريف لم نقف عليه بلفظه ولا بمعناه عند أحد من البلاغيين السابقين للخطيب.

فابن المعتز (تـ ٢٩٦ هـ) يقول في تعريفه للالتفات: " هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة، وما يشبه ذلك من الالتفات: الانصراف عن معنىً يكون فيه إلى معنىً آخر " (٣).

فهو يرى أن الالتفات هو: انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة، ويرى أن هناك شيئاً يشبه الالتفات بهذا المفهوم، وهو: انصراف المتكلم عن معنىً يكون فيه إلى معنىً آخر، ومثَّل للالتفات بقوله تعالى: (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ)، وبقوله تعالى: (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ * وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ * وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا) إبراهيم:١٩-٢١، ثم مثل لما يشبه الالتفات بثلاثة أمثلة، منها قول جرير:

مَتى كَانَ الخَيَامُ بِذي طُلُوح سُقِيتِ الغَيْثَ أَيْتُهَا الخِيَامُ
أتنسى يومَ تصقلُ عارضيها بفرع بشامةٍ؟ سُقي البشامُ! (٤)

وقدامة بن جعفر (تـ ٣٣٧ هـ) يشير إلى أن بعض العلماء يسميه بالاستدراك، ثم يعرفه بقوله: أن يكون الشاعر آخذاً في معنىً، فكأنه يعترضه إما شكٌّ فيه أو ظنٌّ بأن رادّاً يرد عليه قوله، أو سائلاً يسأله عن سببه، فيعود راجعاً على ما قدمه، فإما أن يؤكده، أو يذكر سببه، أو يحل الشك فيه، ثم يمثل له بعدة أمثلة، منها قول المعطل، أحد بني رهم من هذيل:

تبينُ صلاةُ الحربِ منا ومنهمُ إذا ما التقينا والمسالمُ بادنُ (٥)

ويبين الالتفات فيه بقوله: " والمسالم بادن " رجوع على المعنى الذي قدمه حين بين أن علامة

---

(١) راجع البيتين في: المفضليات ص ٣٩١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٣٠٧/١١، تحقيق د/محمد نبيل طريفي، د/إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٩٨ م.

(٢) راجع البيتين في: ديوان الحماسة ٢٢٨/١، والمفضليات ص ٣٨٢، وراجع نص الخطيب في: الإيضاح ٨٦/٢، وقد ذكر قريباً منه في التلخيص ص ٩٥.

(٣) البديع لابن المعتز ص ٥٨، تعليق/إغناطيوس كراتشقو فسكي، نشر: دار الميسرة ببيروت، ط: ثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(٤) البيتان في ديوانه ص ٤١٦، ط: دار صادر ببيروت ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

(٥) البيت غير موجود في شعر المعطل في شرح أشعار الهذليين للسكري تحقيق أ/عبد الستار أحمد فراج، ومحمود شاكر، مطبعة المدني بجدة، نشر: مكتبة دار العروبة، ومنسوب له في الصناعتين ص ٣٩٢ تحقيق/علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: المكتبة العصرية ببيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦.

صلاة الحرب من غيرهم أن المسالم يكون بادناً والمحارب ضامراً، ومنها قول الرماح بن ميادة:

فلا صرمُه يبدُو وفي اليأس راحــةٌ ولا وصلُه يصفُو لنــا فنكارمُــهْ[1]

ويعلق عليه قائلاً: فكأنه بقوله: "وفي اليأس راحة "التفت إلى المعنى، لتقديره أن معارضاً يقول له: وما تصنع بصرمه؟ فقال: لأن في اليأس راحة [2]، ولا يخفى أن هذا بعينه هو القسم الثاني الــذي جعله ابن المعتز شبيهاً الالتفات.

وأبو هلال (تــ ٣٩٥ هــ) يقسم الالتفات قسمين، قسم يكون بالرجوع إلى المعنى بعد الانتهاء منه، وآخر يكون فيه المتكلم آخذاً في المعنى فيعترضه شك أن راداً يرد قوله، أو سائلاً يسأله عــن سببه، فيعود راجعاً إلى ما قدمه، مؤكداً، أو ذاكراً السبب، أو مزيلاً للشك، يقــول: الالتفــات علــى ضربين: فواحد أن يفرغ المتكلم من المعنى، فإذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه يلتفت إليه، فيذكره بغير ما تقدم ذكره به، والضرب الآخر: أن يكون الشاعر آخذاً في معنىً، وكأنه يعترضه شك أو ظــن أن راداً يرد قوله، أو سائلاً يسأله عن سببه، فيعود راجعاً إلى ما قدمه، فإما أن يؤكده، أو يذكر سببه، أو يزيل الشك عنه، ثم يمثل للضرب الأول بقول جرير:

أتنــــسى إذّ تودّعُنــــا ســــليمىَ بعــود بــشَامةٍ سُــقِى البَــشام

ويعلق عليه بقوله: ألا تراه مقبلاً على شعره ثم التفت إلى البشام فدعا له، وبقوله:

طربَ الحمامُ بذي الأراكِ فهــاجني لا زلتَ في ظــلٍ وأيــكٍ ناضــر[3]

ثم يعلق على الالتفات فيه بقوله: فالتفت إلى الحمام فدعا له، ثم يمثل للضرب الثــاني بقــول المعطل الهذلي:

تبين صُلاةُ الحــرب منّــا ومــنهم إذا ما التقينــا والمــسالمُ بــادِن

ويعلق عليه بقوله: " والمسالم بادن " رجوع من المعنى الذي قدمه حتى بــين أن علامــة صــلاة الحرب من غيرهم أن المسالم بادن والمحارب ضامر [4].

ولا يخفى أن هذا التقسيم بأمثلته لا يتعدَّى كونه جمعاً لما قاله ابن المعتز وقدامة.

أما ابن رشيق (تــ ٤٨٥هــ)، فيعرفه بنفس التعريف الذي عرفه به قدامة، حيث عرفه بقوله: " أن يكون الشاعر آخذاً في معنىً، ثم يعرض له غيره، فيعدل عن الأول إلى الثاني، فيأتي بــه، ثــم يعود إلى الأول من غير أن يخل بالثاني في شيء، بل يكون مما يشدُّ الأول، ثم مثل له بقول كثير:

لــو أنّ البــاخِلينَ وأنــتِ مــنهُم رأوْكِ تعلّمــوا منــكِ المِطــالا

ثم يعلق عليه بقوله: فقوله: " وأنت منهم " اعتراض كلام في كلام [5]، فهو يــدخل الاعتــراض ضمن أساليب الالتفات.

وأما الزمخشري (تــ ٥٣٨ هــ) فقد تعرض له في شرح قوله تعــالى: (إيــاك نعبــد وإيــاك نستعين)، حيث أورد سؤالاً عن سر العدول عن الغيبة فيما قبل الآية إلى الخطاب فيها، ثــم أجــاب

---

(١) راجع البيت في: نقد الشعر لقدامة بن جعفر ص ١٤٦، تحقيق/كمال مصطفى، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ــ ط/ثالثة ١٣٩٨ هــ ــ ١٩٧٨ م، وخزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي ١٣٤/١، تحقيق/عصام شعيتو، نشر: دار ومكتبة الهلال ببيروت، ط/أولى ١٩٨٧ م.

(٢) نقد الشعر ص ١٤٦.

(٣) البيت في ديوانه ص ٢٣٦.

(٤) راجع: الصناعتين ص ٣٩٢.

(٥) راجع: العمدة ٦٤٢/٢.

عن هذا السؤال مستطرداً بذلك إلى ذكر بعض صور الالتفات، يقول: " فإن قلتَ: لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب ؟ قلتُ: هذا يسمى الالتفات في علم البيان: قد يكون من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم، كقوله تعالى: (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) يونس: ٢٢، وقوله تعالى: (والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه) فاطر:٩ "(١).

وقد عرفه فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) بقوله: الالتفات قيل: إنه العدول من الغيبة إلى الخطاب، وبالعكس، ثم مثل له بآيتي الفاتحة ويونس، ثم أضاف إليه نوعاً آخر، وهو ما عرف فيما بعد بالتذييل (٢).

وأما السكاكي (تـ ٦٢٦ هـ)، فقد ذكره استطراداً من الحديث عن خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بوضع المظهر موضع المضمر، حيث قال بعد بيت إبراهيم بن أدهم:*إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَتَاكَا*: واعلم أن هذا النوع ـ أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة ـ لا يختص بالمسند إليه ولا بهذا القدر، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً، ينقل كل واحد منها إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتاً عند علماء المعاني، ثم مثل له بكثير من الأمثلة التي مثل له بها الخطيب من بعده (٣).

وأما ضياء الدين ابن الأثير (تـ ٦٣٧ هـ)، فقد بين حقيقته، ودل على أنه انتقال في الكلام من صيغة إلى صيغة، غير أنه أدخل فيه ما ليس منه، كالانتقال من المضي إلى الاستقبال والعكس، ثم نقل تسميتهم له بـ " شجاعة العربية "مبينًا مناسبة هذه التسمية لأساليبه، يقول: وحقيقته مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، فهو يقبل بوجهه تارة كذا وتارة كذا، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة؛ لأنه يُنتقل فيه عن صيغةٍ إلى صيغةٍ، كالانتقال من خطابِ حاضرٍ إلى غائبٍ، أو من خطابِ غائبٍ إلى حاضرٍ، أو من فعلِ ماضٍ إلى مستقبلٍ، أو من مستقبلٍ إلى ماضٍ، أو غير ذلك مما يأتي ذكره مفصلاً، ويسمى أيضاً: شجاعة العربية؛ وإنما سمي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام، وذاك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره، ويتورد ما لا يتورّده سواه، وكذلك هذا الالتفات في الكلام، فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات، ثم ذكر صوره، ومثل لها بكثير مما مثل به الخطيب من بعده، وإن كان قد قسمه إلى ثلاثة أقسام، وأدخل فيه كثيراً مما ليس منه كما أشرت(٤).

وأما ابن أبي الإصبع (تـ ٦٥٤ هـ)، فقد نقل تعريفات وأمثلة السابقين له، كابن المعتز، وقدامة، والزمخشري، وغيرهم، ولم يزد عليها شيئاً (٥).

هذه تعريفات أبرز السابقين للخطيب من علماء هذا العلم للالتفات، و هي كما ترى لا تتفق مع تعريفه السابق؛ إذ ليس من بينها ما يعرف الالتفات بأنه: التعبير عن معنىً بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها؛ لذلك نستطيع القول بأن هذا التعريف الذي ذكره الخطيب ونسبه لسابقيه تعريف خاص به وحده، ولم يذهب إليه أحد سواه، وإن كان قد أفاد من الزمخشري،

(١) الكشاف ١٩/١.
(٢) راجع: نهاية الإيجاز ص١٧٢.
(٣) راجع: المفتاح ١٨٤.
(٤) المثل السائر ٤٠٨/١، تحقيق الشيخ/كامل عويضة، ط: دار الكتب العلمية ببيروت، ط/أولى ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.
(٥) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر لابن أبي الإصبع ص ١١، تحقيق د/حفني محمد شرف ١٩٦٣.

والرازي، والسكاكي، وضياء الدين ــ رحمهم الله ــ فيما ذكره للالتفات من صور وشواهد.

وأما بالنسبة للوقفة الثانية، فإن هذا التعريف الذي ذكره لا ينطبق على الأمثلة التي ذكرها له؛ لأن تعريفه هذا يقتضي أن يكون المعنى الذي تحمله الطريقة الثانية هو نفس المعنى الذي تحمله الطريقة الأولى؛ لأنه يقول: هو التعبير عن معنىً بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، وكأن المعنى الذي يحمله الكلام الثاني هو نفس المعنى الذي يحمله الكلام الأول، سوى أنه عبر عنه بطريق آخر من الطرق الثلاثة:(التكلم والخطاب والغيبة)، وهذا إذا تأملناه وجدناه لا ينطبق على أمثلة الالتفات؛ إذ كل جملة فيه تحمل معنىً مغايراً للمعنى الذي تحمله الأخرى، فمثلاً قوله تعالى: " إنا أعطيناك الكوثر " يحمل معنى الامتنان عليه صلى الله عليه وسلم بنهر الكوثر في الجنة، و قوله: " فصل لربك وانحر " أمر له عليه الصلاة والسلام بالصلاة والنحر يوم الأضحى، وقوله تعالى:" والله الذي أرسل الرياح " حديث عن إرسال الرياح بقدر الله وأمره، وقوله: " فسقناه " حديث عن تسخيره وسوقه إلى حيث شاء الله... وهكذا.

ولذلك كله نرى أن التعريف الأمثل للالتفات: هو الانتقال في الكلام من أحد الطرق الثلاثة: (التكلم والخطاب والغيبة) إلى طريق آخر منها، أو كما قال أبو البقاء: هو نقل الكلام من أسلوب إلى آخر، أعني من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها بعد التعبير الأول [(١)].

وأشير إلى أن تعريف الزمخشري وابن الأثير هما أقرب التعريفات السابقة إلى هذا التعريف، وأكثر تعريفات السابقين انطباقاً على الأمثلة التي ذكرها الخطيب.

الوقفة الثانية عشرة:

ونقفها معه في أسلوب القلب [(٢)]، حيث مَثَّلَ له بقولهم: عرضتُ الناقة على الحوض، على أن مقتضى ظاهره: عرضتُ الحوضَ على الناقةِ [(٣)].

وإحقاقاً للحق أن هذا ليس كلام الخطيب، وإنما هو كلام كثير من اللغويين و البلاغيين قبله، وقد عللوا للقلب فيه بأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل للمعروض أو يحجم عنه، و أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه، وهنا لما كانت الناقة يؤتى بها للحوض، والحوض باقٍ فى محله، نُزِّلَ كل واحد منهما منزلة الآخر، فجعلت الناقة كأنها معروضة، والحوض كأنه معروض عليه [(٤)] .

وقد ذهب عدد غير قليل من العلماء ــ ونحن معهم ــ إلى القول بأن هذه العبارة صحيحة التركيب، ولا قلبَ فيها، بل القلب فى قولهم: عرضت الحوض على الناقة؛ لأن المعروض عليه يجب أن يكون مستقرًّا ثابتًا، وهذا ينطبق على الحوض، والمعروض هو الذى يَذهب أو يُذهب به إلى المعروض عليه، وهذا ينطبق على الناقة [(٥)].

---

(١) راجع: الكليات لأبى البقاء الكفوي ص ٢٤٠ تحقيق/عدنان درويش – محمد المصري – نشر: مؤسسة الرسالة ببيروت – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

(٢) القلب: هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر.

(٣) راجع: الإيضاح ٩٧/٢، والتلخيص ص ٩٩.

(٤) راجع: خزانة الأدب للبغدادي ٢٩٥/٩، والمطول ص ١٣٧، والمختصر، وحاشية الدسوقى على المختصر " ضمن شروح التلخيص " ٤٨٧/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٩٩٦/١، وأدب الكتاب للصولى ص ٣١، وأمالى المرتضى ص ٨.

(٥) راجع: الكليات لأبى البقاء ص ١٦٠٩، وهامش الإيضاح ٩٧/٢.

الوقفة الثالثة عشرة:

ونقفها معه في القصر بـ " إنما "، وذلك حيث يقول: " وإذا استقريت وجدتها أحسنَ ما يكون موقعًا إذا كان الغرض بها التعريضَ بأمر هو مقتضى معنى الكلام بعدها، كما فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾ (١)، فإنه تعريض بذم الكفار، وأنهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم فى حكم من ليس بذى عقل، فأنتم فى طمعكم منهم أن ينظروا ويتذكروا كمن طمع فى ذلك من غير أولى الألباب، وكذا قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ الَذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ ﴾ (٣) المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكأنه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل، فالإنذار معه كلا إنذار " (٤).

فهو يرى أن " إنما " تفيد التعريض، وأنها تكون أحسن موقعًا إذا كان الغرض بها ذلك، حيث قال: " وإذا استقريت وجدتها أحسنَ ما يكون موقعًا إذا كان الغرض بها التعريضَ بأمر هو مقتضى معنى الكلام بعدها "، وقد أكد الخلخالى – رحمه الله – ما ذهب إليه الخطيب عند شرحه لهذا النص، حيث قال: " وأحسن مواقع "إنما" موقع يكون الغرض بها فيه التعريض بأمر هو مقتضى معنى الكلام بعدها " (٥).

والواقع أن القول بإفادة "إنما" معنى التعريض، أو إسهامها فى إفادته مع الكلام بعدها، لم يقل به أحد غيرهما، إذ لو تأملنا الأمثلة السابقة لوجدنا أن التعريض فيها مفاد من مقتضى الكلام بعدها، وليس لها دخل فى إفادته، ولو رجعنا إلى نص عبد القاهر – رحمه الله – فى الدلائل، والذى أخذه الخطيب فى نصه السابق مع سهو فى النقل، لوجدنا فيه التصريح بأن التعريض مفاد من معنى الكلام بعدها وليس منها، وإنما تكون هى أحسن موقعًا إذا دخلت على مثل هذه التراكيب، يقول رحمه الله: " ثم اعلم أنك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق بالقلب، إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه..." (٦)، ثم ذكر الأمثلة التى أخذها بتحليلها الخطيب فى نصه السابق.

وعلى نهج عبد القاهر سار الفخر الرازي رحمه الله، حيث قال: " إنك إذا تأملت وجدتها أقوى ما يكون إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه.... "، ثم ذكر الأمثلة التي ذكرها عبد القاهر رحمه الله بتحليلها (٧).

وإنما كانت هذه المواقع أحسن مواقع "إنما " دون ما وإلا – كما يقول العصام رحمه الله – لأن المخاطب به من لا يجهل الحكم، بخلاف النفى والاستثناء، فيكفى فى حسن موقعه إفادة مدلول النفى والاستثناء (٨).

---

(١) سورة الرعد: الآية ١٩.
(٢) سورة النازعات: الآية ٤٥.
(٣) سورة فاطر: الآية ١٨.
(٤) راجع: الإيضاح ٣/٣٩.
(٥) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ٣٢٨.
(٦) راجع: دلائل الإعجاز ص ٣٥٤.
(٧) راجع: نهاية الإيجاز ص ٢٣٤.
(٨) راجع: الأطول ١/٢٢٩.

الوقفة الرابعة عشرة:

ونقفها معه في صيغ الأمر المجازية، وذلك عند حمله صيغة الأمر في قول كُثير عَزَّة:

أسِيئي بنا أو أحسِنِي لا مَلومَةٌ لَدينا وَلا مَقلِيَّةٌ إن تَقَلَّتِ (١)

على الإباحة، كما فعل السكاكى رحمه الله (٢)**، يقول: " ومن أحسن ما جاء فيه – أي في الإباحة – قول كثير: أسِيئي بنا أو أحسِني...أي: لا أنت ملومة ولا مقلية، ووجه حسنه: إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب، أي: مهما اخترت في حقي من الإساءة والإحسان، فأنا راضٍ به غاية الرضا، فعامليني بهما، وانظري هل تتفاوت حالي معك في الحالين "** (٣)**.**

والأظهر أنه من باب التسوية، كما ذهب الزمخشرى – رحمه الله – حيث قال وهو بصدد شرح معنى صيغة الأمر فى قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَنفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ﴾ (٤)**: " ومعناه: لن يتقبل منكم أنفقتم طوعًا أو كرهًا، ونحوه قوله تعالى: ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾** (٥)**، وقوله: أسِيئي بنا أو أحسِني لا مَلومَةَ، أى: لن يغفر الله لهم، أستغفرت لهم أو لم تستغفر لهم، ولا نلومك أسأت إلينا أم أحسنت، فإن قلتَ: متى يجوز نحو هذا ؟ قلتُ: إذا دلَّ الكلام عليه، كما جاز عكسه فى قولك: رحم الله زيدًا وغفر له، فإن قلتَ: لِمَ فعل ذلك ؟ قلت: لنكتة فيه، وهى أن الشاعر كأنه يقول لعزة: امتحنى لطف محلك عندى، وقوة محبتى لك، وعامليني بالإساءة والإحسان، وانظرى هل يتفاوت حالى معك مسيئة كنت أو محسنة "** (٦)**.**

فالشاعر لا يريد أن يبيح لمحبوبته أمرًا كانت تظن أنه محظور عليها، وإنما يريد أن يخبرها بأن حبه لها لن يتغير فى الحالين: حال الإساءة، وحال الإحسان، لأنهما عنده منها سواء، وفى خزانة الأدب للبغدادى (ت ١٠٩٣ هـ): ساوى كُثيِّر بين الإساءة والإحسان فى عدم اللوم، والنكتة فى مثل ذلك إظهار نفى تفاوت الحال بتفاوت فعل المخاطب، كأنه يأمرها بذلك ليتحقق أنه على العهد (٧)**.**

وقد روى أن عبدَ الملك بنَ مَرْوان سأل كُثَيِّرًا عن أعجب خبر له مع عزة، فقال: حججت سنة من السنين، وحج زوج عزة بها، ولم يعلم أحد منا بصاحبه، فلما كنا ببعض الطريق أمرها زوجها بابتياع سمن تصلح به طعاماً لأهل رفقته، فجعلت تدور الخيام خيمة خيمة، حتى دخلت إلي وهي لا تعلم أنها خيمتي، وكنت أبري أسْهُماً لي، فلما رأيتها جعلت أبري، وأنا أنظر إليها ولا أعلم، حتى بريت عظامي مرات، ولا أشعر به والدم يجري، فلما تبينت ذلك، دخلت إلي، فأمسكت يدي، وجعلت تمسح الدم عنها بثوبها، وكان عندي شيء من السمن، فحلفت لتأخذنه، فأخذته، وجاءت إلى زوجها بالسمن، فلما رأى الدم سألها عن خبره، فكاتمته حتى حلف لتصدقنه، فصدقته، فضربها، وحلف لتشتمني في وجهي، فوقفت علي وهو معها، فقالت لي: يابن الزانية، وهي تبكي،

---

(١) البيت فى ديوانه ص ٣٤، ومقلية: مبغضة.
(٢) راجع: مفتاح العلوم ص ٢٨٧، والإيضاح ٨٣/٣.
(٣) راجع: الإيضاح ٨٣/٣.
(٤) سورة التوبة: الآية ٥٣.
(٥) سورة التوبة: الآية ٨٠.
(٦) راجع: الكشاف ٣٠٦/٢.
(٧) راجع: خزانة الأدب للبغدادى ٢١٣/٥.

ثم انصرفا، فذلك حين أقول:

يُكَلِّفها الخِنزيرُ شَتْمِي ومـا بهـا هواني ولكن للمليك اسـتذلَّتِ " [١]

فهذه القصة تبين أن القصيدة التى منها هذا البيت قيلت بعد إحسان عزة إليه بتضميدها جراحه، وإساءتها إليه بسببه بعرضه تنفيذًا لأمر زوجها، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن الأمر فى البيت للتسوية، وليس للإباحة؛ لأن التسوية تكون فى مقام يتوهم فيه المخاطب أن أحد الشيئين أرجح من الآخر، أما الإباحة فتكون فى مقام يتوهم فيه المخاطب حظر شىء عليه، فيبيح له المتكلم بصيغة الأمر ذلك الشىء الذى ظنه محظورًا عليه، والإحسان والإساءة قد وقعا من عزة قبل هذا الأمر، فكيف يبيح لها شيئًا قد فعلته ؟!.

ولو تأملنا نص الخطيب السابق – والذى نقله عن السكاكى[٢] – لوجدنا أوله يتناسب مع حمل الصيغة على التسوية، وآخره يتناسب مع حملها على الإباحة، فقوله: " مهما اخترت فى حقى من الإساءة والإحسان فأنا راضٍ به غاية الرضا" يتناسب مع حمل الصيغة على التسوية، وقوله: "فعاملينى بهما، وانظرى هل تتفاوت حالى معك فى الحالين ؟ " يتناسب مع حملها على الإباحة.

وربما حمل الأمر فى البيت والآية على معنى الشرط كما ذهب ابن سيدة (ت ٤٥٨ هـ) فى المحكم، حيث قال: البيت لفظه الأمر ومعناه الشرط؛ لأنه لم يأمرها بالإساءة، ولكنه أعلمها أنها إن أساءت أو أحسنت فهو على عهدها، ومثله قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَنفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ﴾ [٣].

الوقفة الخامسة عشرة:

ونقفها معه في كمال الانقطاع بلا إيهام، وذلك في استشهاده بقول الأخطل:

وَقَالَ رَائِدُهم أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا فكل حَتْفِ امرئ يجري بمقدار [٤]

لكمال الانقطاع بلا إيهام؛ لاختلاف الجملتين خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنىً، يقول: " وأما كمال الانقطاع فيكون لأمر يرجع إلى الإسناد أو إلى طرفيه، الأول: أن تختلف الجملتان خبرًا وإنشاءً لفظًا ومعنىً، كقولهم: لا تَدْنُ مِن الأسدِ يأكُلْك، وهل تُصلحُ لى كذا أدفعُ إليك الأجرة، وبالرفع فيهما، وقول الشاعر: وقال رائدهم أرسوا... " [٥].

وقد حمل البلاغيون والنحاة رواية الرفع فى: (نزاولُها) على القطع والاستئناف، وجعل الجملة خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فإنا نزاولها، وبهذه الرواية استدل النحاة على جواز رفع جواب الشرط على هذا التقدير، وعللوا له بأن الغرض – في البيت – تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة، فكأنه قيل: لماذا أمرت بالإرساء ؟ فقال: نزاولها، أى: لنزاول أمر الحرب، ولو جزم لانعكس ذلك، فيصير الإرساء علة للمزاولة؛ لأن الشرط علة فى الجزاء؛ لأنه سبب له، وتقدير الكلام عليه:

---

(١) راجع: الأغاني ٣٧/٩.

(٢) راجع: مفتاح العلوم ص ٢٨٧.

(٣) راجع: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ١٩٨/٣، تحقيق د/عبد الحميد هنداوى، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠ م.

(٤) البيت منسوب للأخطل في الكتاب لسيبويه ٩٦/٣، تحقيق الشيخ/عبد السلام محمد هارون، نشر: مكتبة الخانجي بالفاهرة، ولكنه غير موجود بديوانه.

(٥) راجع: الإيضاح ١٠٥/٣، والتلخيص ص ١٧٩.

إن وقع الإرساء نزاولها " [١].

وقد رُدَّ كون الفصل هنا على هذا التقدير لكمال الانقطاع، وقيل بل هو لشبه كمال الاتصال؛ وذلك لتضمن جملة (أرسوا) سؤالاً مقدرًا عن سبب هذا الأمر، فجاءت جملة: (نزاولها) بمثابة الجواب عن هذا السؤال، وذكر العصام أنه لا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال، فيجوز حمل الفصل على أيٍّ منهما [٢].

وذكر الخلخالى وابن يعقوب – رحمهما الله – أن الجملتين: (أرسوا) و (نزاولها) فى محل نصب على المفعول المطلق أو المفعول به للفعل: (قال)، وبهذا يخرج البيت من مبحث الفصل والوصل؛ لأن هذا المبحث خاص بالجمل التى لا محل لها من الإعراب [٣].

ورد ذلك بأن الكلام فى البيت مبنى على الحكاية، وعليه فالجملتان لا محل لهما من الإعراب بالنظر إلى صدور الكلام من الرائد [٤].

ونرى إخراج البيت من باب الفصل والوصل كلية ً؛ وذلك لوقوع الجملتين فيه مقولاً للقول، ولا عبرة بالحكاية؛ لأنها تعسف – كما يقول ابن يعقوب رحمه الله – وبالقياس على هذا الشاهد تخرج كل الشواهد التى ذكروها فى هذا الباب، وكانت الجمل فيها ذات محل من الإعراب، إلا إذا لم يُلتفت فى كمال الانقطاع، وكمال الاتصال، وشبههما إلى المحل الإعرابى، وإلى هذا ذهب الخلخالى، حيث قال: " وفيه نظر؛ لأن التقدير أن الجملة الأولى التى هى المعطوف عليها لا محل لها من الإعراب، والمعطوف عليه فى البيت له محل من الإعراب؛ لأنه مقول، فهو إما مفعول به، وإما مفعول مطلق، على اختلافٍ فى القول فى أنه متعدٍّ، أو لازمٌ؛ وكذا فى أكثر الأمثلة التى سنوردها فى الفصل والوصل فيما لا يكون للمعطوف عليه فيهما محل من الإعراب، فإنه له محل منه إذا تأملته، اللهم إلا أن يقال: إن كمال الانقطاع، وكمال الاتصال، وشبههما، والتوسط بينهما، لا يختص بما لا يكون للمعطوف عليه محل من الإعراب، وإن ذكرها فيه لا يقتضى ذلك، فحينئذ يندفع النظر " [٥]، وتبعه في ذلك سعد الدين في المختصر والمطول [٦].

الوقفة السادسة عشرة:

ونقفها معه في كمال الانقطاع بلا إيهام أيضاً، ولكن في هذه المرة عند استشهاده بالآية الكريمة: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٧] للفصل لفقدان الجامع بين الجملتين، يقول متأثراً بكلام السكاكي رحمه الله: " الثانى – أى من كمال الانقطاع بلا إيهام – ألا يكون بين الجملتين جامع كما سيأتى " [٨]، ثم أجَّل الحديث عن الجامع إلى أن فرغ من

(١) راجع: الكتاب لسيبويه ٩٦/٣، والجمل للخليل بن أحمد ص ٢١٣ تحقيق د/فخر الدين قباوة، ط/خامسة ١٩٩٥ م، والمفصل فى صنعة الإعراب للزمخشرى ص ٣٣٤ تحقيق د/علي بو ملحم، نشر: مكتبة الهلال ببيروت ــ ط/أولى ١٩٩٣ م، وخزانة الأدب للبغدادي ٩٠/٩، وحاشية الدسوقى " ضمن شروح التلخيص ٢٧/٣، والأطول ٨/٢، ومواهب الفتاح " ضمن الشروح " ٢٧/٣.

(٢) راجع: مواهب الفتاح " ضمن الشروح " ٢٧/٣، والأطول ٨/٢.

(٣) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ٣٧٨، ومواهب الفتاح ٢٧/٣.

(٤) راجع: الأطول ٨/٢، وحاشية السيد على المطول ص ٢٥٢.

(٥) راجع: مفتاح تلخيص المفتاح ص ٣٧٨.

(٦) راجع: المختصر ص ١٤١، والمطول ص ٢٥٢.

(٧) سورة البقرة: الآية ٦.

(٨) راجع: الإيضاح ١٠٧/٣.

مواضع الفصل والوصل، ثم تحدث عنه مبينًا أنه يكون باعتبار المسند والمسند إليه جميعاً في الجملتين، وليس باعتبارهما أو اعتبار واحد منهما كما ذهب السكاكي، ثم مثل للفصل لفقدان الجامع بالآية الكريمة، وإليك نصه: " والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه والمسند إليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعًا، كقولك: يشعر زيد ويكتب، ويعطى ويمنع، وقولك: زيد شاعر وعمرو كاتب، وزيد طويل وعمرو قصير، إذا كان بينهما مناسبة، كأن يكونا أخوين أو نظيرين، بخلاف قولنا: زيد شاعر، وعمرو كاتب، إذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا: زيد شاعر، وعمرو طويل، كان بينهما مناسبة أو لا، وعليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ قطع عما قبله؛ لأنه كلام في شأن الذين كفروا، وما قبله كلام في شأن القرآن " (١).

والواقع أن المناسبة بين هذه الآية والآيات قبلها موجودة وقائمة؛ لأن ما قبلها مباشرة حديث عن المتقين – وإن كان قد ورد تبعًا للحديث عن القرآن – وهذه حديث عن الكافرين، فبينهما تضاد، ثم إن كان الداعي إلى الفصل هنا هو فقدان الجامع بين الكلامين؛ لأن الأول منهما حديث في شأن القرآن، والثاني حديث في شأن الذين كفروا – كما يقول الخطيب رحمه الله – فلماذا فصل بين الكلامين في قوله تعالى في سورة يونس: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ * أُولَئِكَ مَأْوَاهُمُ النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ *إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ (٢)، والأول منهما حديث مباشر في شأن الكافرين، والثاني حديث مباشر في شأن المؤمنين، ولم يرد الحديث عن أيٍّ منهما استطرادًا من الحديث عن شيء آخر ؟ فلماذا لم يعطف الثاني منهما على الأول ؟ ومثله قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿ وَقُلِ الحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾(٣)، مع أن الأول منهما حديث مباشر عن الظالمين، والثاني حديث مباشر عن المؤمنين، وكذلك قوله تعالى في سورة النمل: ﴿ طس تِلْكَ آيَاتُ القُرآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ * هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ *إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٤).

ثم لماذا وصلت مثل هذه الجمل في بعض المواضع، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً * أُوْلَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ حَقاً وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُّهِيناً * وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿ الم * تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ الحَكِيمِ * هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ

(١) راجع: الإيضاح ١٣٢/٣، ومفتاح العلوم ص ٢٤٣.
(٢) سورة يونس: الآيات ٧: ٩.
(٣) سورة الكهف: الآيتان ٢٩: ٣٠.
(٤) سورة النمل: الآيات ١: ٤.
(٥) سورة النساء: الآيات ١٥٠: ١٥٢.

ويُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وهُم بِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وأُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ * ومِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ويَتَّخِذَهَا هُزُواً أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ ووَصَّيْنَا الإنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إحْسَاناً حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً ووَضَعَتْهُ كُرْهاً وحَمْلُهُ وفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً حَتَّى إذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعَلَى والِدَيَّ وأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إنِّي تُبْتُ إلَيْكَ وإنِّي مِنَ المُسْلِمِينَ * أُوْلَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ونَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الجَنَّةِ وعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ * والَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وقَدْ خَلَتِ القُرُونُ مِن قَبْلِي وهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ ويْلَكَ آمِنْ إنَّ وعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إلاَّ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾ (٢)، وما كان من هذا الباب ؟.

وللإجابة عن هذا نقول: إن من يتأمل آياتِ القرآن فى الحديث عن الفريقين، يجد أن منها ما جاء بغير الواو – وهو الأكثر – ومنها ما جاء بالواو – وهو الأقل – سواء تقدم الحديث عن المؤمنين، كما فى آيات البقرة، ولقمان ، والنمل، أو تأخر، كما فى آيات يونس، والكهف، والأحقاف.

فما جاء منه بالواو كانت الواو – كما يرى أستاذنا الدكتور / محمد محمد أبو موسى – استئنافية عاطفة مضمون كلام على مضمون كلام آخر (٣)، بمعنى أن الكلام معها يكون من باب عطف القصة على القصة.

وما جاء منه بغير الواو كان الفصل فيه – والله أعلم – لشبه كمال الاتصال، بحيث تنزل الجملة الثانية منزلة الجواب لسؤال مقدر تحمله الأولى، وتقديره: هذا عن حال هذا الفريق وجزائه، فماذا عن حال وجزاء الفريق الآخر ؟ ويؤيدنى فى ذلك مجيء الجملة الثانية فيما جاء بدون الواو مصدَّرةً بـ " إنَّ " في كثير من المواضع ، وهذا يتفق مع ما تعارف عليه البلاغيون فى طريقة صياغة الكلام مع الاستئناف البيانى، أو شبه كمال الاتصال، وضرورة تأكيد الكلام فيه لتنزيل غير السائل منزلة السائل.

وهكذا إذا جاءت الواو كانت هى الجامعة لأطراف الكلام، الرابطة لأجزائه بعضها ببعض، وإذا لم تأتِ الواو كانت هناك مناسبة داخلية بين الجمل أغنت عن مجيئها، وهذه المناسبة هى شبه كمال الاتصال.

والسؤال: لماذا جاء بعض هذه الآيات بالواو، وجاء بعضها بدونها ؟ أو لماذا جاء بعض هذه الآيات موصولاً، وجاء بعضها مفصولاً ؟.

وفى الإجابة عن هذا السؤال نقول: إن ما جاء بالواو كان القصد فيه – والله أعلم – إلى سرد الأحداث، وعطف القصة على القصة، والإشعار بأن الكلام الثاني مغاير للكلام الأول، مستقل عنه، وأنه كلام جديد بالنسبة له، دون تنبيه أو إثارة للمخاطب، أو حمله على التساؤل.

وما جاء بدون الواو كان القصد فيه إلى إثارة المخاطب، ولفته، وإيقاظه – أو كما يقول

---

(١) سورة لقمان: الآيات ١: ٦.

(٢) سورة الأحقاف: الآيات ١٥: ١٧.

(٣) راجع: دلالات التراكيب د/محمد محمد أبو موسى ص ٣٣٥، نشر: مكتبة وهبة، ط: ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

السكاكى رحمه الله عن شبه كمال الاتصال – لتنبيه السامع على موقعه، وتكثير المعنى بتقليل اللفظ بتقدير السؤال وحذف العاطف [١]، مع الإشارة إلى أن الكلام الثاني مرتبط بما قبله، وتابع لـه، وإن كان في اللفظ مبتدأ جديداً، كما يقول الزمخشري والسعد رحمهما الله [٢].

الوقفة السابعة عشرة:

ونقفها معه في شبه كمال الانقطاع، حيث استشهد له بالبيت:

وتَظُنُّ سَـلْمَى أنَّنِـي أبْغِـي بهَـا بدلاً أراها في الـضلال تهـيمُ [٣]

وعلق عليه بقوله: لم يعطف (أراها) على (تظن) لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على (أبغى) لقربه منه مع أنه ليس بمراد، ثم قال: ويحتمل الاستئناف [٤].

ومعنى هذا: أنه يصح عطف جملة: (أراها) على جملة: (تظـن) لوجـود المناسـبة والجهـة الجامعة بينهما، فالمسند: (تظن) و (أرى) بمعنـى واحد، وهو الظـن، والمـسند إليـه: (سـلمى) وضمير المتكلم فى (أراها) بينهما مناسبة شبه التضايف، إذ كل منهما محبوب ومحب، ولكـن لـو حدث هذا العطف لتوهم السامع أن جملة: (أراها) معطوفة على جملة: (أبغى) لقربها منهـا، وهـذا ليس بمراد؛ لأنه يؤدى إلى خلاف المقصود، حيث يجعل جملة: (أبغى) داخلة فى مظنـون سـلمى، فيكون المعنى: وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلاً، وأننى أراها فى الضلال تهيم [٥].

وهذا الذى ذهب إليه الخطيب مأخوذ من كلام السكاكى، حيث ذكر البيت ضمن شـواهد القطـع للاحتياط، وذكر معه قول الشاعر:

زَعَمْـتُم أنَّ إخْـوَتَكُمْ قُـرَيْشٌ لَهُمْ إلْـفٌ وَلَـيْسَ لكُـمْ إلافُ [٦]

وكان السكاكى قد قسم القطع – يعنى الفصل – إلى قسمين: القطع للاحتياط، والقطع للوجوب، أى: القطع لدفع توهم السامع عطف الجملة الثالثة على الجملة الثانية لقربها منها، مع جـواز العطـف على الجملة الأولى، وذلك كما فى البيتين السابقين، أما القطع للوجوب، فيكون بين الجمـل التـى يكون هـناك مـانع يمنع عطف بعضها عـلى بعض، ومثل له السكاكى بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَـوْا إِلَـى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِـمْ وَيَمُـدُّهُمْ فِـي طُغْيَـانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[٧]، وعلق على الفصل فى الآية بقوله: لم يعطف (الله يستهزئ بهم) للمانع عن العطف، بيان ذلك: أنه لو عطف لكان المعطوف عليه إما جملة: (قالوا)، وإما جملة (إنا معكـم إنمـا نحـن مستهزئون)، لكن لو عطف على جملة: (إنما نحن مستهزئون) لشاركه فى اختـصاصه بـالظرف، وهو: (وإذا خلوا إلى شياطينهم)، وليس هو بمراد، فإن استهزاء الله بهم – وهو أنه خذلهم فخلاهم

---

(١) راجع: مفتاح العلوم ص ٢٢٨.

(٢) راجع: الكشاف ٤٧/١، والمطول ص ٢٥٨.

(٣) البيت لم يعرف قائله، وهو غير منسوب في مفتاح العلوم ص ٢٣٦، ومعاهد التنصيص ٢٧٩/١.

(٤) راجع: الإيضاح ١١٧/٣، والبيت في التلخيص ص ١٨٥.

(٥) راجع: شروح التلخيص ٥٠/٣، ومفتاح تلخيص المفتاح ص ٣٨٩، والمطـول، وحاشـية الـسيد علـى المطول ص ٢٥٧، والمختصر ص ١٤٢، والأطول ١٣/٢.

(٦) البيت لمساور بن هند بن قيس العبسي يهجو بني أسد، وراجعه في دلائـل الإعجـاز ص ٢٣٦، وثمـار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ص ١١٧، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار المعـارف بالقاهرة، ط/أولى ١٩٦٥.

(٧) سورة البقرة: الآيتان ١٤، ١٥.

خذلهم فخلاهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجًا إياهم من حيث لا يشعرون – متصل فى شأنهم لا ينقطع بكل حال، خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا إليهم، ثم ذكر الآيات: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلا إِنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ ﴾ (١)، و﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢).

وعلق على الفصل فيهما بما لا يبعد عن تعليقه على الفصل فى سابقتهما، وإن كان تعليقه على هذه الآيات مأخوذًا من تعليق عبد القاهر عليها فى الدلائل (٣)، وقد تبع عبد القاهر، والسكاكى، والخطيب، لفيف من علماء البلاغة فى القديم والحديث.

ونرى أن حمل الفصل فى هذه الشواهد وما كان مثلها على شبه كمال الاتصال، أو الاستئناف كما قالوا، هو الأفضل، والأنسب، وإلى هذا ذهب أستاذنا د / محمد محمد أبو موسى حيث قال: " هذه خلاصة كلامهم فى هذا الوجه – أى شبه كمال الانقطاع – وهو ليس إلا تفسيرًا لسقوط الواو، وليس فيه كشف عن علاقة هذه الجملة بالذى قبلها، وقد نبهوا إلى أن هذه الصور يمكن أن تكون من شبه كمال الاتصال، وبذلك يبقى شبه كمال الانقطاع بابًا فارغاً من أى شاهد، وهذا هو الوجه الذى نرضاه، وهذه الجمل التى وقع عليها القطع مما تستشرف النفس إلى مضموناتها بعد الكلام الأول، وكأنها حكم وتقويم، ومواقعها فى الكلام حسنة جدًّا " (٤).

وأضيف إلى ما ذكره أستاذنا الدكتور / محمد محمد أبو موسى: أن حمل الفصل فى مثل هذه الشواهد على شبه كمال الاتصال يغنى عن تجزئ الكلام إلى جمل صغيرة تجزيئًا لا يتطلبه المقام؛ حيث يجعل كل شاهد من الشواهد السابقة مكونًا من جملتين، وليس من ثلاث جمل، كما هو الحال فى شبه كمال الانقطاع، فالبيت: وتَظُنُّ سَلْمَى... مُكوَّنٌ من جملتين، هما: (وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلاً)؛ لأن جملة (أبغى) خبر لـ (أنَّ)، و (أنَّ) واسمها وخبرها جملة واحدة سدت مسد مفعولى (ظن)، والجملة الثانية هى جملة: (أراها فى الضلال تهيم)، وقد فصلت عما قبلها لوقوعها منها موقع الجواب من السؤال، وكأنه قيل: فما رأيك فى ظنها ؟ فجاء الجواب: " أراها فى الضلال تهيم " مفصولاً على طريقة شبه كمال الاتصال.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ مركب من جملتين، الأولى: (وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون)، باعتبار أن جملة: (إنما نحن مستهزئون) داخلة فى مضمون ما قبلها مكملة لما قالوا، وباعتبار أن الشرط وجوابه كالكلام الواحد، والجملة الثانية هى جملة: (الله يستهزئ بهم)، وهكذا باقى الآيات، والبيت: ظننتم أن إخوتكم قريش .

ثم إن الواو لو ذكرت مع الجملة الثالثة لكانت واو الحال، فيكون التقدير في البيت الذي ذكره الخطيب: وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلاً، والحال أني أراها فى الضلال تهيم، وهكذا باقي الشواهد، وبهذا يكون القول بحمل الفصل على شبه كمال الاتصال أولى من القول بحمله على شبه كمال الانقطاع؛ لما فى الأخير من تجزئ الكلام، وجعل الجمل الداخلة فى مضمون غيرها جملاً مستقلة،

(١) سورة البقرة: الآيتان ١١، ١٢.
(٢) سورة البقرة: الآيات ١٣: ١٥.
(٣) راجع: مفتاح العلوم ص ٢٣٦، ودلائل الإعجاز ص ٢٣٢.
(٤) راجع: دلالات التراكيب ص ٣٢٠.

بالإضافة إلى أن لها موقعًا من الإعراب.

الوقفة الثامنة عشرة:

ونقفها معه في كمال الانقطاع مع الإيهام، وذلك في عده الواو فى قولهم: لا وأيدك الله – وما كان على شاكلته من أمثلة كمال الانقطاع مع الإيهام – عاطفة [١] مع أنها مختلف فيها، فقد قيل: إنها زائدة لدفع توهم النفى لما بعدها، ولتأكيد عودها لما قبلها، وذلك شأن الزائد يؤتى به للتأكيد، والتأكيد أكثر ما يؤتى به لدفع إيهام غير المراد، ولا تسمى عاطفة، وقد جوز الكوفيون زيادتها، وتبعهم ابن مالك، والأخفش، وابن هشام، ومثلوا لزيادتها بقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [٢] وقيل: هى في الآية عاطفة، والزائدة الواو فى (وقال لهم خزنتها)، وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف، أى: كان كيت وكيت، ومثل هذا يقال فى الواوين فى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وَنَادَيْنَاهُ... ﴾ [٣]، والأظهر فى الزيادة الواو فى قول الشاعر:

فما بالُ مَنْ أسعى لأجبُرَ عَظْمَهُ حِفاظًا وينْوى من سَفَاهَتِهِ كَسْرى [٤]

وقول الآخر:

ولقد رَمَقْتُكَ فى المجالس كلِّهَا فإذا وأنتَ تُعينُ مَن يَبْغِينى [٥]

والرأى أننا نؤيد القول بزيادتها فى شواهد كمال الانقطاع مع الإيهام، وعدم عدها عاطفة، لثلاثة أسباب:

الأول: تقدير البلاغيين للمحذوف بعد (لا) بـ (أفْعَل)؛ ليكون التقدير: لا أفْعَلُ، وأيدك الله، وهذا يقتضى كون الجملة الأولى (لا فَعَلُ) خبرية لفظًا ومعنىً، والثانية: (يرحمك الله) خبرية لفظًا إنشائية معنىً، وقد اختلف البلاغيون والنحاة فى جواز عطف الخبر على الإنشاء، أو الإنشاء على الخبر، فمنعه البلاغيون، خصوصًا إذا كانا متمحضين للخبرية أو الإنشائية، وأجازه بعض النحاة مطلقًا، واستدلوا على جوازه بشواهد كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ واتَّقُوا اللَّهَ ويُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ [٦]، وقوله تعالى: ﴿ ولا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾[٧]، والأمثلة على ذلك كثيرة، والتوجيهات فى ذلك كثيرة أيضًا، وإن كان أصحَّها – كما يرى الكثيرون ونحن معهم – حمل الواو فى كل ذلك على الاستئناف [٨].

ثم إن كانت جملة (لا) جوابًا لسؤال: هل أفعلُ كذا ؟ فسيكون التقدير: لا تَفْعَلْ وأيدك الله، وعليه تكون الواو عاطفة لجملة إنشائية معنىً، على أخرى إنشائية لفظًا ومعنىً، ولكن يكون العطف حينئذ

---

(١) راجع: الإيضاح ٣/ ١٢٦، والتلخيص ص ١٩٠.

(٢) سورة الزمر: الآية ٧٣.

(٣) سورة الصافات: الآيتان ١٠٣، ١٠٤.

(٤) البيت منسوب لابن أذينة في أمالي القالي ١٧٤/٢، ط: دار الكتب ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م، ومنسوب لابن الأشعث في كامل المبرد ١: ٧٢، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ط/ثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م، ومنسوب لابن الدمينة في خزانة البغدادي ١٩٥/٣، وغير منسوب في المزهر للسيوطي ١٩٩/١، تحقيق/فؤاد علي منصور، ط: دار الكتب ط/أولى ١٩٩٨ م.

(٥) البيت لأبي العيال الهذلي، وراجعه في: شرح أشعار الهذليين ٤١٢/١، وراجع قضية زيادة الواو في: الأطول ١٨/٢، ومواهب الفتاح، وعروس الأفراح " ضمن الشروح " ٦٧/٣، ٦٨، ومغنى اللبيب لابن هشام ٤١٧/٢ تحقيق د/محمد محيى الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية، بيروت ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٧) سورة الأنعام: الآية ١٢١.

(٨) راجع: عروس الأفراح " ضمن الشروح " ٢٦/٣، ومغنى اللبيب ٤١٤/٢، ودلالات التراكيب ص ٣٢٧.

للتوسط بين الكمالين، وبهذا يخرج المثال من كمال الانقطاع مع الإيهام، ويدخل فى التوسط بين الكمالين.

والثانى: جواز الاستغناء عن هذه الواو بالسكوت بعد (لا)، ثم استئناف الكلام، أو الفصل بكلام يدفع الاتصال، كأن يقال: لا – اقبل عذرى – أيدك الله، وقيل: إن المعطوف عليه محذوف، والتقدير: لا، وأقول لك: أيدك الله، وبهذا تكون جملة: " أيدك الله " مقولاً للقول المحذوف، فيكون لها محل من الإعراب، فتخرج من باب الفصل، لوجوب العطف لما له محل.

والثالث: أن هذه الواو جئ بها لتكون كالحاجز أو الفاصل الذى يمنع الجملتين من الاختلاط، ولم يؤتَ بها لربط الجملة الثانية بالأولى كما يقتضيه مفهوم العطف، وليس هذا ببعيد؛ لأنهم قد قالوا عن الواو أنها تقع أحياناً بين الجملتين لتفصل بين معنييهما، فتكون كل واحدة منهما ذاتَ معنىً مستقلٍ عن الآخر ومميزٍ عنه [1].

الوقفة التاسعة عشرة:

ونقفها معه في المساواة، حيث مثل لها بقوله تعالى: ﴿ ولا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إلاَّ بِأَهْلِهِ ﴾ [2]، وبقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ [3]، وببيت النابغة الذبيانى فى النعمان بن المنذر:

فإنَّكَ كَاللَيلِ الَّذي هُوَ مُدركي وَإن خِلتُ أنَّ المُنتَأى عَنكَ واسِعُ [4]

وقد رد الاستشهاد بالآية الأولى بأن فيها إيجازاً بالحذف، والمحذوف مضاف، ومستثنىً منه؛ إذ التقدير: ولا يحيق ضر المكر السيئ بأحد إلا بأهله، وإيجازًا بالقصر؛ لأنها حاثَّةٌ على كف الأذى عن جميع الناس بحذره عن جميع ما يؤدى إلى الأذى، وفيها إيجاز تقدير؛ لأن الأصل: يضر بصاحبه مضرة بليغة، فأخرج الكلام مُخرج الاستعارة التبعية؛ لأن (يحيق) بمعنى يحيط، فلا يستعمل إلا فى الأجسام، وأما قوله: "بأهْلِه"، ففيه ما ليس في قول القائل: ولا يحيق المكر السيئ إلا بالماكر، كي لا يأمن المسيء، فإن من أساء ومكره سيء آخر قد يلحقه جزاء على سيئة، وأما إذا لم يكن سيئاً فلا يكون أهلاً، فيأمن المكر السيئ، وفيها بالنظر إلى الكلام السابق عليها إطناب؛ لأنها تذييل لقوله تعالى قبلها: "وَمَكْرَ السَّيِّئ" [5].

ثم إنها مبنية على أسلوب القصر، ومعلوم أن أسلوب القصر من الأساليب التي تمنح الكلام معها نوعاً من الإيجاز؛ لأن الجملة فيه تقوم مقام جملتين، إحداهما مثبتة، والأخرى منفية.

ولذلك كله نرى أبا هلال – رحمه الله – يذكر الآية ضمن أساليب الإيجاز، وكان الطيبي – رحمه الله – قد رد استشهاد من سبق الخطيب بالآية للمساواة بمثل الرد السابق [6].

هذا عن الاستشهاد بالآية الأولى، أما عن الاستشهاد بالآية الثانية، فقد رد بأن فيها إيجازاً بالحذف أيضاً، ولكن المحذوف هو موصوف الذين، وفيها مجاز بالاستعارة؛ إذ الخوض حقيقته الدخول في الماء مشياً بالرِّجْلين دون سباحة، ثم استعير للتصرّف الذي فيه كلفة أو عنت، كما استعير التعسّف وهو المشي في الرمل لذلك، واستعير الخوض أيضاً للكلام الذي فيه تكلّف

---

(١) راجع: الفصل والوصل في القرآن الكريم د/منير سلطان ص ٩٥، ط: دار المعارف ١٩٨٣.
(٢) سورة فاطر: الآية ٤٣.
(٣) سورة الأنعام: الآية ٦٨.
(٤) راجع: الإيضاح ١٨٠/٣، والتلخيص ص ٢١٣، والبيت في ديوان النابغة ص ٢٨، تحقيق/محمد أبوالفضل إبراهيم ــ ط: دار المعارف.
(٥) راجع: عروس الأفراح " ضمن الشروح " ١٨٢/٣، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ٣٣٦/٢، الطبعة التونسية، والتفسير الكبير للفخر الرازي ٣٤/٢٦، المطبعة البهية بمصر.
(٦) راجع: الصناعتين ص ١٧٦، والتبيان ص ٣١٢.

الكذب والباطل؛ لأنَّه يتكلَّف له قائله، وقد أجمع البلاغيون على أن المجاز فيه نوع من الإيجاز، وأما عن الاستشهاد بالبيت، فقد رد بأن فيه إيجازاً بالحذف، والمحذوف جواب الشرط؛ وذلك على مذهب البصريين الذين لا يجيزون تقدم الجواب على الشرط، والتقدير: وإن خلت أن المنتأى عنك واسع فأنت مدركي، و أيضاً حذف خبر " إنَّ " إن كانت الكاف حرفًا، وفيه إطناب بذكر دليل الجواب، فإنه زائد على مدلول الكلام [(١)]، وألحظ فى البيت إيجازًا بالقصر من خلال التشبيه بالليل وما فيه من مهابة وظلمة تتناسب مع مهابة وغضب الممدوح، وآخر بحذف وجه الشبه، وما في ذلك من ترك فجوة للخيال يتحرك فيها بحثاً عن المفقود.

وفي الختام أشير إلى أن قضية المساواة بين الألفاظ المركبة ومعانيها أمر صعب، ولا يكاد يوجد فى الكلام؛ ولذلك سكت كثير من البلاغيين – وعلى رأسهم عبد القاهر والسكاكي رحمهما الله – عن الحديث عنها، أما ابن الأثير، والعلوي، وابن أبي الإصبع، والسيوطي، والطاهر بن عاشور – رحمهم الله – فقد أنكروا وجودها في القرآن الكريم، وفي فصيح كلام البشر شعراً ونثراً، وردوا كل أمثلتها التي مثل بها المجيزون من مدرسة الخطيب إلى إيجاز القصر، ونفوا أن يكون لها وجود إلا في محادثات العامة التي لا يُعبأ فيها بمراعاة آداب اللغة، وهذا ما سماه السكاكي بـ " متعارف الأوساط "[(٢)]، والحق معهم؛ لأن تراكيب اللغة – كما يقولون – مبنية كلها على الإيجاز، فما من جملة، أو فقرة، إلا ودخلها الإيجاز حذفًا أو قصرًا، حتى وإن اشتملت على بعض صور الإطناب التى تعارف عليها البلاغيون.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) راجع: عروس الأفراح " ضمن الشروح " ١٨٢/٣، التحرير والتنوير ٢٨٩/٧، وبغية الإيضاح ١١٧/٢.
(٢) راجع في هذه القضية: المثل السائر ٢١٩/٢، والطراز ١٢٠/٢، وتحرير التحبير ص ١٩٨، ومعترك الأقران للسيوطي ٢٢٢/١، تحقيق/أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية ببيروت، ط/أولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، والتحرير والتنوير ٣٣٦/٢٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد المبعوث بخاتم الرسالات، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، وسار على نهجه، إلى يوم الدين. وبعد،،،

فقد وقفنا فيما مضى مع الخطيب القزويني – رحمه الله – في بعض شواهد مقدمة الفصاحة والبلاغة وعلم المعاني التي أوردها في كتابه الإيضاح، وتبين لنا أنه لم يكن – رحمه الله – موفقاً في التمثيل بالشواهد التي وقفنا عندها للقاعدة التي يتحدث فيها، وقد استنتجنا من خلال هذه الدراسة ما يلي:

أولاً: كانت أخطاء الخطيب في بعض هذه الشواهد ذاتية لم يتأثر فيها بغيره، وذلك في الشواهد التي لم ينقلها عن سابقيه، كما رأينا خلال عرضنا لشواهد هذه الدراسة.

ثانياً: كان لنقل الخطيب عن السكاكي في المواضع التي لم يناقشه فيها سبب في وقوعه في خطأ الاستشهاد ببعض هذه الشواهد، كما كان لمناقشة السكاكي ومخالفته أيضاً دور في وقوعه في بعض هذه الأخطاء.

ثالثاً: كان لعدم التأني والتدقيق في بعض الشواهد و النصوص التي نقلها الخطيب عن سابقيه ــ غير السكاكي ــ كالإمام عبد القاهر، والفخر الرازي، دور في وقوعه في بعض هذه الأخطاء.

رابعاً: أدى عدم الدقة في تعريف الالتفات إلى التمثيل له بأمثلة لا تتناسب مع التعريف الذي ذكره هو ونسبه للجمهور كما رأينا.

وصلِّ اللهم وسلم وبارك على خاتم الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، والتابعين.

فهرس المصادر والمراجع

١ – الأطول للعصام، نشر: المكتبة الأزهرية بالقاهرة، أولى ٢٠٠٨ م.
٢ – الأعلام للزركلي، ط: دار العلم ببيروت.
٣ – الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، ط: دار الفكر ببيروت، ط / ثانية.
٤ – أمالي القالي، ط: دار الكتب، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.
٥ – الإيضاح للخطيب القزويني، ط / دار الجيل،ط / ثالثة ١٤١٤ هـ.
٦ – استدراكات السعد على الخطيب في المطول د / أحمد هنداوي هلال، نشر: مكتبة وهبة بالقاهرة، ط/ أولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٧ – البديع لابن المعتز، نشر: دار الميسرة ببيروت، ط: ثالثة ١٤٠٢ هـ.
٨ – بغية الإيضاح للشيخ / عبد المتعال الصعيدي ، نشر: مكتبة الآداب.
٩ – بغية الوعاة للسيوطي، نشر: المكتبة العصرية ببيروت.
١٠ – البيان والتبيين للجاحظ، دار صعب ببيروت، ط / أولى ١٩٦٨م.
١١ – التبيان في البيان للطيبي، ط: دار الجيل ببيروت،أولى ١٤١٦ هـ.
١٢ – تحرير التحبير لابن أبي الإصبع، تحقيق د / حفني محمد شرف ١٩٦٣.
١٣ – التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، الطبعة التونسية.
١٤ – تذكرة الحفاظ للذهبي، ط: دار الكتب، ط / أولى ١٤١٩ هـ.
١٥ – التذكرة الحمدونية لابن حمدون، ط: دار صادر ببيروت، ١٩٩٦ م.
١٦ – التفسير الكبير للفخر الرازي ، المطبعة البهية بمصر.
١٧ – التلخيص للخطيب، ط: دار الفكر العربي.
١٨ – ثمار القلوب، نشر: دار المعارف بالقاهرة، ط / أولى ١٩٦٥.
١٩ – الجمل للخليل، ط/ خامسة ١٩٩٥ م.
٢٠ – حاشية الدسوقي الشروح، نشر: دار الإرشاد الإسلامى، بيروت.
٢١ – حاشية عبد الحكيم، مطبعة والدة عباس الأول١٣٢٤ هـ.
٢٢ – حاشية الفنري، مطبعة شركة الصحافة العثمانية باستانبول ١٣٠٩ هـ.
٢٣ – الحيوان للجاحظ، ط:دار الجيل ببيروت ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.
٢٤ – خزانة الأدب للحموي، نشر: دار مكتبة الهلال، أولى ١٩٨٧ م.
٢٥ – خزانة الأدب للبغدادي، ط: دار الكتب العلمية ١٩٩٨ م.
٢٦ – الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني، طبعة: الهند ١٣٥٠ هـ.
٢٧ – دلائل الإعجاز،ط: المدني بجدة ط / ثالثة ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م.
٢٨ – دلالات التراكيب د / محمد محمد أبو موسى، نشر: مكتبة وهبة.
٢٩ – ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، ط: دار المعارف، ط / ثالثة.
٣٠ – ديوان الحماسة لأبي تمام، دار الجيل ببيروت، أولى ١٤١١ هـ.
٣١ – ديوان جرير، ط: دار صادر ببيروت، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.
٣٢ – ديوان ابن سهل الأندلسى، ط: دار صادر ببيروت.
٣٣ – ديوان أبي فراس الحمداني، ط: دار بيروت للطباعة والنشر.
٣٤ – ديوان لسان الدين بن الخطيب،نشر: دار الثقافة، أولى ١٤٠٩ هـ.
٣٥ – ديوان المتنبي بشرح البرقوقي، نشر: دار الأرقم بالقاهرة.
٣٦ – ديوان النابغة الذبياني، ط: دار المعارف.
٣٧ – روح المعانى للألوسى، ط: دار إحياء التراث العربى، بيروت.
٣٨ – زهر الآداب للقيرواني، ط: دار الكتب، أولى ١٤١٧ هـ.

٣٩ – سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ط: دار الكتب ١٩٨٢ م.
٤٠ – سقط الزند لأبي العلاء المعري، ط: دار صادر، ١٤١٢ هـ.
٤١ – شذرات الذهب لابن العماد، نشر: المكتب التجاري ببيروت.
٤٢ – شرح أشعار الهذليين للسكري، نشر: مكتبة دار العروبة.
٤٣ – الشقائق النعمانية لطاشكبري زادة، دار الكتاب العربي ١٣٩٥ هـ.
٤٤ – صبح الأعشى للقلقشندي، ط: دار الفكر بدمشق ط/ أولى ١٩٨٧.
٤٥ – صحيح البخاري، نشر: دار ابن كثير ببيروت، ثالثة ١٤٠٧ هـ.
٤٦ – صحيح ابن حبان، نشر: مؤسسة الرسالة،ثانية ١٤١٤هـ.
٤٧ – الصناعتين للعسكري، نشر: المكتبة العصرية ببيروت ١٤٠٦ هـ.
٤٨ – طبقات المفسرين للأندروي، نشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة
٤٩ – عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي " ضمن شروح التلخيص.
٥٠ – العمدة لابن رشيق، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، أولى ١٤٢٠ هـ.
٥١ – الفصل والوصل في القرآن الكريم د / منير سلطان، ط: دار المعارف.
٥٢ – الكامل للمبرد، نشر: دار الفكر العربي بالقاهرة، ثالثة ١٤١٧ هـ.
٥٣ – الكتاب لسيبويه، نشر: مكتبة الخانجي بالفاهرة.
٥٤ – الكشاف للزمخشري، نشر: مكتبة مصر.
٥٥ – الكشكول للعاملي، دار الكتب العلمية،أولى ١٤١٨ هـ.
٥٦ – الكليات للكفوي، نشر: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩ هـ .
٥٧ – المثل السائر لابن الأثير،دار الكتب، أولى ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.
٥٨ – مجمع الأمثال للنيسابوري، ط: دار المعرفة ببيروت.
٥٩ – المحكم لابن سيده، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠ م.
٦٠ – المختصر لسعد الدين، ط: دار الفكر، ١٤١١ هـ.
٦١ – المزهر للسيوطي، ط: دار الكتب، ط / أولى ١٩٩٨ م.
٦٢ – المطول لسعد الدين التفتازاني، نشر: المكتبة الأزهرية للتراث.
٦٣ – معاهد التنصيص للعباسي،ط: دار الكتب ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٧ م.
٦٤ – معترك الأقران للسيوطي، دار الكتب، أولى ١٤٠٨ هـ.
٦٥ – مغنى اللبيب لابن هشام، نشر: المكتبة العصرية ١٤١١ هـ.
٦٦ – مفتاح تلخيص المفتاح للخلخالى، نشر: المكتبة الأزهرية بالقاهرة.
٦٧ – مفتاح العلوم للسكاكي، نشر: المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
٦٨ – المفصل للزمخشرى، نشر: مكتبة الهلال ببيروت، أولى ١٩٩٣ م.
٦٩ – المفضليات، ط: دار المعارف بمصر، ط / ثامنة.
٧٠ – المقصد الأرشد لبرهان الدين بن مفلح، نشر: مكتبة الرشد بالسعودية.
٧١ – الموازنة للآمدي، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ أولى ١٩٩٤م.
٧٢ – مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي " ضمن الشروح ".
٧٣ – النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، ط: دار الكتب المصرية.
٧٤ – نقد الشعر لقدامة بن جعفر، نشر: مكتبة الخانجي، ثالثة ١٣٩٨ هـ.
٧٥ – نهاية الإيجاز للرازي، ط / دار صادر، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.
٧٦ – الوساطة لعلي بن عبد العزيز الجرجاني، نشر: مطبعة البابي الحلبي.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــــوع	صفحة
المقدمة	٣٣
التمهيد	٣٥
الفصل الأول: وقفة مع الخطيب في بعض شواهد الفصاحة والبلاغة.	٣٧
الوقفة الأولى: في بيت المتنبي: مبارك الاسم أغر اللقب...	٣٧
الوقفة الثانية: في بيت أبي تمام: كريم متى أمدحه أمدحه...	٣٨
الوقفة الثالثة: في بيت أبي العباس: سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا.	٣٩
الوقفة الرابعة: في استشهاده بالحديث: الكريم ابن الكريم ابن الكريم	٤١
الفصل الثاني: وقفة مع الخطيب في بعض شواهد علم المعاني.	٤٣
الوقفة الأولى: في قوله تعالى: ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق....	٤٣
الوقفة الثانية: في أمثلة أضرب الخبر.	٤٤
الوقفة الثالثة: في قوله تعالى: إنك ميت وإنهم ميتون.	٤٥
الوقفة الرابعة: في تمثيله للمجاز العقلي بقولهم: " شعرٌ شاعرٌ ".	٤٥
الوقفة الخامسة: في قول الشاعر: الله أنجح ما سألت به...	٤٦
الوقفة السادسة: في قول الشاعر: إن التي ضربت بيتاً مهاجرة...	٤٧
الوقفة السابعة: في قولهم: " شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ ".	٤٩
الوقفة الثامنة: في تمثيله لضمير الفصل بقوله: زيد هو يذهب.	٥٢
الوقفة التاسعة: في قول أبي العلاء: والذي حارت البرية فيه...	٥٢
الوقفة العاشرة: في قول الشاعر: متى تهززِ بني قطن....	٥٤
الوقفة الحادية عشرة: في شواهد الالتفات.	٥٥
الوقفة الثانية عشرة: في استشهاده للقلب بقولهم: عرضت الناقة على الحوض.	٥٩
الوقفة الثالثة عشرة: في عده " إنما " مفيدة للتعريض.	٦٠
الوقفة الرابعة عشرة: في قول كثير: أسيئي بنا أو أحسني...	٦١
الوقفة الخامسة عشرة: في قول الأخطل: فقال رائدهم أرسوا...	٦٢
الوقفة السادسة عشرة: في قوله تعالى: إن الذين كفروا سواء عليهم أأنـــذرتهم أم لـــم تنذرهم...	٦٣
الوقفة السابعة عشرة: في قول الشاعر: وتظن سلمى...	٦٦
الوقفة الثامنة عشرة: في استشهاده لكمال الانقطاع مع الإيهام بقولهم: " لا وأيدك الله ".	٦٨
الوقفة التاسعة عشرة: في شواهد المساواة.	٦٩
الخاتمة	٧١
فهرس المصادر والمراجع	٧٢
فهرس الموضوعات	٧٤